حوليات آداب عين شمس المجلد ٤٨ (عدد إبريل – يونيه ٢٠٢٠)
http://www.aafu.journals.ekb.eg
(دورية علمية محكمة)
جامعة عين شمس
كلية الآداب

منهجيةُ الضبطِ اللغويِ عند البكريِّ في معجمِ ما استعجمَ مِنْ أسماءِ البلادِ والمواضعِ: دراسةٌ تحليليةٌ في ضوءِ اللسانياتِ الجغرافيةِ المعاصرةِ

محمود علي يوسف يوسف*

مدرس علم اللغة – قسم اللغة العربية – كلية التربية – جامعة المنصورة

المستخلص

لأن البكريّ أعلن في مقدمة كتابه هدفَهُ الرئيس من تصنيف هذا المعجم، وهو إنشاء معجم للبلاد والمواضع غايته أن يذكرَ فيه الأسماءَ مُبَيّنَة البناءِ، مُعْجَمَة الحروفِ، حتى لا يقعَ فيها لَبْسٌ ولا تحريف؛ فقد جاء هذا البحث الموسومُ باسم: "منهجية الضبط اللغويّ عند البكريّ في معجم ما استعجم من أسماء البلاد والمواضع – دراسة تحليلية في ضوء اللسانيات الجغرافية المعاصرة"، محاولةً لرصد منهجه في الضبط اللغويّ للأسماء في المعجم، من خلال تتبع طرق الضبط المتنوعة التي تعددت بين الضبط بالحروف لجميع الأسماء لحكاية النَّقْطِ والحركات وتسميةِ الحروف المعجمة والمهملة، وتوظيف الأبواب الصرفية في ضبط الأسماء مثل حكاية تصغيرها وما حدث فيها من إبدال صوتي، وضبطها بالوزن الصرفي، وبيان نسبتها، وصيغ مشتقاتها، والإشارة إلى واحدة الاسم وتثنيته وجمعه، وتسمية الأسماء المقصورة والمنقوصة والممدودة، فضلا عن تفرده ببعض طرق الضبط اللغويّ وتطبيقها في معجمه، وغير ذلك.

وهذا وغيره عكس منهجية فريدة في دفع الاستعجام عن أسماء البلاد والمواضع، جمع فيها البكري بين ما يعهده أهل التحقيق في الضبط اللغويّ، كما تفرد في معجمه ببعض الطرق الأخرى عنهم، إمعانا في الضبط وضمانا لسلامة النطق، جامعا في مواضع كثيرة بين أكثر من وسيلة للضبط اللغوي، ومقتصرا أحيانا على وسيلة واحدة لبعض الأسماء، لكنه في النهاية حقق هدفه تحقيقا طيبا، وأصبح معجمه من المعاجم الفريدة التي ترسم خطا الجغرافيا اللغوية، وتثبت كيف يكون تكامل العلوم بين الجغرافيا واللغة لتحقيق غاية منهجية ضابطة وحاكمة للتراث العربي.

الكلمات المفتاحية:

- معجم ما استعجم– الضبط اللغويّ – الجغرافيا اللغوية– علم اللغة الجغرافي– اللسانيات الجغرافية.

© جميع حقوق الطبع والنشر محفوظة لحولية كلية الآداب - جامعة عين شمس ٢٠٢٠.

مقدمة:

الحمدُ لله الذي علّم بالقلم، وعلّم الإنسان ما لم يعلم، وأشْهَدُ له بالإخلاص أنْ لا إلهَ غيرُه، وأنَّ مُحمَّدا عبدهُ ورسولُه، وبعد،

فوسمُ هذا البحث هو "منهجيةُ الضبط اللغويّ عند البكريّ في معجمِ ما استَعْجَمَ من أسماء البلاد والمواضع – دراسةٌ تحليليةٌ في ضَوْءِ اللسانيات الجغرافية المعاصرة".

تنعقِدُ غايةُ البحثِ وفكرتُهُ الرئيسة في بيان هدفِ البكريّ الذي ابتدأ به معجمه في ضبط الحروف والكلمات؛ حيث أقام منهجه الرئيس في ضبط أسماء الأمكنة والمواضع من خلال قام توظيف جُلِّ خبرته اللغوية، والأبواب الصرفية والنحوية لضبط الاسم حتى لا تشوبه شائبة تصحيف أو تحريف أو لَبْسٍ في النَّقْطِ أو الشَّكْل أو الاختلاط مع مصطلحات أخرى قريبة البنية أو النطق، كما استعان بكل المسائل الصرفية في إحكام الضبط سواء أكان بالإشارة إلى وزن الكلمة، أو حكاية نِسْبتها، أو تشبيهها بالمثنى أو الجمع، كما استعان بالتصغير وشرح أسماء الأماكن المصغرة تنبيها للقارئ إلى طريقة نطق الكلمة، وكذلك استعانته بالشعر وأقوال العلماء تأييدا لضبطه وليس لمجرد السرد لما يتعلق باسم المكان أو المواضع، فضلا عن ابتكاره وسائل أخرى في ضبط الكلمات نحو ما استعمله من أساليب لغوية تشير إلى نطق الكلمة بما يماثلها مما هو معروف ومعلوم من الأسماء والأعلام والأجزاء والألوان والأعداد والحروف ومفرد الشيء وجمعه ومصغره ومثناه إل غير ذلك من أساليب يأتي بيانها.

والبحثُ (في اعتقاد الباحث) يتّسِمُ بالجِدَّةِ في تحليله التطبيقي لمصنّفٍ هدفُه الرئيس إزالةُ الاستعجام عن المفردات، ولمؤلّفٍ يُصنَّفُ على أنه جُغرافيّ لغوي؛ حيث لم يقع الباحث على بحث يحلل هذا الجانب في المؤلفات غير ما ورد في كتب التصحيح اللغوي وتحقيق التراث من ضوابط حاكمة، أو مقالات على الشبكة العنكبوتية عن الضبط والإعجام، أو أبحاثٍ استعان بها الباحث أو أشار إليها.

وترجع أهمية هذا البحث إلى عدة أمور موجزها في الآتي:

-الكشف عن منهجية المصنّف في ضبط الكلمات والمصطلحات، وبيان مدى توظيف اللغة ومستوياتها في تحقيق هدف المعجم الذي اعتمده في مقدمة تصنيفه.

-دراسة الكتب الجغرافية من منظور لساني دراسة تحليلية للجوانب التي بحثت في لغات الأقاليم، ووصفها وصفا دقيقا مصحوبا بالكشف عن أهم القضايا اللغوية، وخصوصا قضية الضبط اللغويّ للمصطلحات إحدى هذه القضايا اللغوية.

-تحديد جانب من الأصول الاشتقاقية التي انحدرت منها بعضُ الألفاظ في لغة ما، ليتسنى ضبطها ودراسة دلالتها وفق بيئتها، وتفصيل هذا الجانب في بحث جديد.

-كما أنَّ أهم ميادين العمل في اللسانيات الجغرافية المعاصرة هو معرفة الأصل الذي تنتمي إليه الكلمة؛ لأنَّ دراسة الكلمات، وبيان دلالتها بعيدا عن واقعها الجغرافي ضربٌ من العبث، وإخلالٌ بالتأصيل اللغوي لها، مما يتطلب دراسة بعض الظواهر اللهجية أيضا، تلك الخاصة بالقبائل المختلفة التي ورد لها نصوص متنوعة به، وذلك بحث آخر.

-يُعْنَى هذا البحث بالكشف عن طبيعة الشخصية اللغوية للبكريّ، وما يتمتع به من سيرة لغوية، وبيان حدود استعانته باللغة في ضبط مصطلحاته، وتصحيح ما ناله التصحيف، وتوضيح المنهجية المبكرة في التأصيل لعلم اللسانيات الجغرافية.

-تحليل أسباب التصحيف والتحريف التي تقع فيها الأسماء من خلال دراسة تطبيقية تُعنى بالضبط، وإزالة اللبس، ودفع الاستعجام.

إلقاء الضوء على كثير من أسماء الأماكن التي ماتت في الاستعمال اللغوي، أو تطور نطقُها، أو تبدّل، أو تم استبدالها بأسماء أخرى، مما يلزم دراسته أيضا لاحقا وفق مباحث التغير الدلالي.

منهج البحث والباحث والمصنّف:

يقوم هذا البحث المتواضع على أسس المنهج الوصفي التحليلي الذي يعمل على تتبع الظاهرة اللغوية، ووصفها وصفا دقيقا، وتصنيفها في أبوابها، مع تحليلها تحليلا علميا للوصول إلى نتائج واضحة تفسر طبيعة مشكلة البحث، وتهتدي إلى إجابات وافية عن تساؤلاته الرئيسة.

ومع الحديث عن منهج البحث أشير إلى جانب من منهجية الباحث عند الاستعانة بنصوص المعجم ونحو ذلك وفق الآتي:

- نظرا لكثرة الإحالة إلى نصوص المعجم في متن البحث، فإنني سوف أذكر رقم الصفحة بين قوسين بعد النص المنقول عن المعجم، وتوثيق ذلك من نسخة المعجم، تحـــ. مصطفي السقا، طبعة الثالثة ١٤٠٣هـــ، عالم الكتب – بيروت.
- وسيتم اتباع ذلك أيضا عند الاستعانة بمعاجم العربية؛ فسوف أكتفي بإيراد توثيق المعجم في مراجع البحث، ثم أشير إلى مادة الكلمة والجزء والصفحة بين قوسين بعد النص المأخوذ عنه.
- كما أن الباحث سيذكر رقم الجزء قبل رقم الصحيفة على الشكل.../... في متن البحث وليس هامشه، على الرُّغم من أنَّ ترقيم الصفحات جاء متتابعا من الصفحة الأولى حتى ص ١٦٢٥؛ وذلك لتمييز كل جزء من الأجزاء الأربعة المطبوعة في مجلد واحد بأبوابه ومواده.
- فضلا عن الاكتفاء (كثيرا) بإيراد رقم الصفحة دون ذكر متن النص من المعجم؛ وذلك لكثرة النصوص والإحالات للمواد اللغوية التي تعبر عن صور الضبط اللغويّ للمفردات من خلال توزيعها في أبوابها اللغوية المختلفة من البحث.
- كما قمتُ بضبط بعض المواضع والأماكن الواردة في متن البحث بالشكل وَفْقَ حكاية ضبطها بالحروف في المعجم، ووفق النسخة المحققة منه، اختصارا لكثيرٍ من النصوص في مصطلحات الضبط اللغويّ الواردة مع كل كلمة.

التعريف بالخلفية اللغوية للمصنّف:

البكريّ هو: "أَبُو عُبَيْدٍ عَبْدُ اللهِ بنُ عَبْدِ العَزِيْزِ بن مُحَمَّدٍ"، واسمه: "عبد الله ابن عبد العزيز بن محمد بن أيوب بن عمرو"، من أهل شلطيش، سكن قرطبة كما أنه من بيتٍ يُوصَفُ بأنه بيتُ إمارةٍ على عادة الأندلسيين في الحديث عمن استبدوا بأمور نواحيهم عند قيام الفتنة الكبرى" (١)

وهو "من أهل اللغة والآداب الواسعة والمعرفة بمعاني الأشعار والغريب والأنساب والأخبار متقنا لما قيده، ضابطا لما كتبه" (٢) "وَكَانَ مُلُوك الأندلس تتهادى مصنفاته ... وَكَانَ إِمَامًا لغوياً إخبارياً متفنناً، صنّف كتاب أعْلام النُّبُوَّة، وَأخذه النَّاس عَنهُ، وصنف اللآلي فِي شرح نَوَادِر أبي عَليّ القالي، والمقال فِي شرح الْأمْثَال لأبي عبيد، واشتاق الْأَسْمَاء، ومعجم مَا استعجم من الْبِلَاد والمواضع والنبات، وَغير ذَلِك وَتُوفِّي فِي شَوَّال سنة سبع وَثَمَانِينَ وَأَرْبَعمِائَة"(٣).

كما أنّ البكريّ "من أعلام الجغرافية عند العرب، وهو واحدٌ من هذه الجماعة الباهرة من الفحول الذين أطلعهم الأندلس خلال القرن الخامس الهجري، الحادي عشر الميلادي"[٤]. " كما أنَّ "مؤلفاته إنما هي في الواقع جمع وتصنيف من مؤلفات غيره...وقد أظهر البكريّ في تصنيفه قدرةً على الترتيب والتنظيم"[٥]. وممن أثنى عليه "دوزي" إذ يقول: "إننا بينما نجد غيره من الجغرافيين يقعون في خطأ بعد خطأ، ويناقضون أنفسهم بين موضع وموضع، إذ بنا نجد معلومات البكريّ واضحة ناصعة، وكتاباته توصف بعبارة واحدة إنها صادقة". [٦]

ومما يوقفنا على منهجية البكريّ في مصنفاته أنه كان محققا لا يكتب شيئا إلا بعد أنْ يستوثقَ منه تماما، ولا يزال يبحث وينقب حتى يصلَ إلى آخر شيء في الموضوع، ونظرة يسيرة في معجم ما استعجم تكشف عن هذه الملكة فيه بأجلي بيان.

وكتابُ معجم ما استعجم ليس كتابا في الجغرافية الخالصة، وإنما هو "وسطٌ بين اللغة والجغرافية أو خطوة انتقال بينهما" [٧]، وهو جَهْدٌ يحتاج إلى رجلٍ ذي خبرة في اللغة والأدب وأشعار العرب "فإنَّ إحصاء هذه المواضع وضبطها يتطلب قراءةَ أصول الحديث والسيرة والشعر والنثر لتقييد ما فيها من الأعلام الجغرافية مع ضبطها" [٨].

رتّبَ البكريّ معجمه وَفْقَ الترتيب الهجائي الألفبائي ووفق طريقة الأندلسيين في عصره، وجَعَلَ ترتيب الكلمات في كل باب وفق ترتيب الحرف الأول والثاني الأصليين من الكلمة دون النظر إلى ترتيب ما بعدها، مع إهمال حرف الألف الزائدة واعتبار الحرف التالي له هو الحرف الثاني، وقد أعاد الأستاذ مصطفي السقا ترتيب المواد في المعجم بحسب ترتيب حروف الهجاء، وعلى ما يقتضيه نظام الفهرسة الصحيح، وذلك بترتيب حروفها بحسب صورتها، لا بحسب جوهرها ومادتها [٩].

مصطلح "الجغرافيا":

ذكر ابن خُلدون في المقدمة مصطلح "الجغرافيا" عند الإشارة إلى كتاب بطليموس في الجغرافيا، وأشار إلى ما يعالجه هذا العلم وإلى اهتماماته، حيث قال: "ثم إنَّ المخبرين عن هذا المعمور وحدوده وما فيه من الأمصار والمدن والجبال والبحار والأنهار والقِفار والرمال مثل بطليموس في كتاب الجغرافيا"[١٠] مؤكدا هذا المعنى بقوله: "وصوَّروا في الجغرافيا جميع ما في المعمور من الجبال والبحار والأودية"[١١].

كما يتكرر هذا المضمون لاختصاصات هذا العلم في ثنايا كتابه: "وعرف أهل الجغرافيا المعتنين بمعرفة هيئة الأرض وقسمتها بأقاليمها ومعمورها وخرابها وجبالها وبحارها ومساكن أهلها، مثل بطليموس ورجاوز وصاحب صقليّة المنسوب له الكتاب المشهور بين الناس لهذا العهد في هيئة الأرض والبلدان، وأمثالهم: أن المغرب قطر واحد مميز بين الأقطار"[١٢]. أي أن مفهوم الجغرافيا الذي عالجه بطليموس وفهمه اللغويون والجغرافيون العرب – الذي يبدو أنهم كانوا مطلعين على هذه التصانيف – أنَّ الجغرافيا هي تصوير ما في الأرض أو المعمورة من مدن وجبال وبحار وأنهار ورمال وأودية ونحو ذلك.

وهذا هو المعنى الذي يتأكد في كل المصنفات التي تُعْنَى بذلك؛ ففي كشف الظنون: "علم جَغْرافيا: وهي: كلمة يونانية بمعنى: صورة الأرض، ويقال: (جغراويا) بالواو على الأصل، وهو: علمٌ يتعرّف منه أحوالَ الأقاليم السبعة الواقعة في الربع المسكون من كرة الأرض، وعروض البلدان الواقعة فيها وأطوالها، وعدد مدنها، وجبالها، وبراريها، وبحارها وأنهارها، إلى غير ذلك من أحوال الربع.. قال الشيخ داود في تذكرته: جغرافيا:

علم بأحوال الأرض من حيث تقسيمها إلى الأقاليم، والجبال، والأنهار، وما يختلف حال السكان باختلافه ... وجغرافيا: علمٌ لم يُنْقَلْ له في العربية لفظٌ مخصوصٌ، وأوّلُ من صنَّف فيه بطلميوس القلوذي كتابه المعروف (بجغرافيا)"[١٣].

الجغرافيا اللغوية:

يطلق مصطلح الجغرافيا اللغوية أو linguistic geography على الدراسات اللهجية المؤسسة على الأطلس اللغوي، وهو غير (علم اللغة الجغرافي) أو geolingistics الذي يُعْنَى بتوزيع اللغات في العالم[١٤].

ويعتمد الدرس اللغوي الحديث اعتمادا كبيرا على الجغرافيا اللغوية؛ حيث ترتبط دراسة اللهجات على وجه الخصوص بهذه الجغرافيا اللغوية؛ حتى إنه أصبح من القوة بحيث يقرر كارول Caroll أنَّ هذا المصطلح قد تطور إلى أن أطلق عليه" الجغرافيا اللهجية" أو Dialect Geography أو علم اللهجات Dialectology [١٥].

والدراسة الجغرافية اللغوية، تعد من أحدث وسائل البحث في علم اللغة، ولها وظيفة ذات أثر في الدراسات اللغوية؛ لأنها تسجّل الواقع اللغوي للغات أو اللهجات، على خرائط يجمعها آخر الأمر أطلسٌ لغوي عام، وتختص كل خريطة بكلمة، أو بظاهرة صوتية معينة، يبدو فيها الاتفاق، أو الاختلاف بين المناطق اللغوية المتعددة [١٦].

اللسانيات الجغرافية واللهجات[١٧]:

اللهجات العربية هي انعكاس حقيقي للتنوع البيئي والجغرافي في جزيرة العرب، وتمثلُ كلُّ لهجة من هذه اللهجات ظواهرَ لغوية وصفات تشترك أو تختلف فيها مع اللهجات الأخرى، ولا شك أن اللسانيات الجغرافية هي فرعٌ حديثٌ من فروع علم اللسانيات الذي ينتظم فروعا أخرى تضم "علم اللسانيات التطبيقية"، "علم اللسانيات الاجتماعية"، "علم اللسانيات النفسية"، والحاسوبية، والسياسية، وغير ذلك.

وتُعْنَى اللسانيات الجغرافية بدراسة اللغة في إطارها اللساني الجغرافي الذي يعكس التنوع البيئي والقبلي واللهجي بما يحويه هذا التنوع من ظواهر لغوية، وخصائص لهجية تختص بها كل بيئة أو قبيلة عن الأخرى، مما يتيح آفاقا واسعة لدراسة التغير الدلالي أو تطوره بفعل المكان والزمان والبيئة وطبيعة الأفراد وغير ذلك من عوامل.

وتساعدنا دراسة اللغة والمنهجية في كتب الجغرافيا في تقديم مسح جغرافي للهجات العربية المختلفة في البلاد العربية، وهذا المسح بدوره يطلعنا على خصائص الصوت والدلالة والتركيب التي تتماز بها اللهجات أو تتعرض لها، كما أنه يسهم في كتابة تاريخ اللهجات، وما اعتراها من تطور في البنية والتركيب، وعوامل ذلك وأسبابه، فضلا عن أنه يفسر كثيرا من النصوص اللغوية في المصنفات العربية المختلفة، الأمر الذي سيعطي فرصا واسعة للدراسات المقارنة بين اللهجات على النطاق الضيق، أو بين اللغات التي تنتمي إلى أسرتنا السامية على النطاق الأوسع[١٨].

كما أن المسح الجغرافي للهجات العربية المختلفة في مصنفاتها له فوائد جليلة، أهمها: دراسة هذه اللهجات لذاتها، دراسة علمية عميقة، لاكتشاف ما فيها من خصائص الصوت والدلالة والتركيب، ولمعرفة التغييرات المختلفة التي تطرأ عليها من وقت لآخر، وإثراء الدراسات في العربية الفصحى نفسها؛ إذ يتيح لنا ذلك المسح الجغرافي كتابة تاريخ هذه اللغة، في عصورها المختلفة، كما يمدنا بالمعلومات اللازمة لمعرفة مدى امتداد

اللهجات العربية القديمة في الوطن العربي، ويفسر لنا النصوص المبتورة عن هذه اللهجات، في تراثنا العربي، فضلا عن إتاحة فرص الدراسة المقارنة، لا بين اللهجات واللغة الفصحى فحسب، ولكن بين اللغات السامية المختلفة كذلك، مما يوقفنا على مصادر الكلمات الأجنبية هنا وهناك (١٩).

وانطلاقا من كل ما سبق بيانُه من الأهداف السابقة، والمنهج المتبع في هذه البحث، والتعريف بطبيعة البحث ومادته، فقد جاء هذا العمل المتواضع في مقدمة، وثلاثة مباحث رئيسة، وخاتمة تتضمن أهم النتائج والتوصيات، وثبت بالمراجع والمصادر باللغة العربية، وفهرس بأهم موضوعات البحث وفق الآتي:

- مقدمة البحث وفيها: (أهدافه –منهجه – مصطلحاته – مباحثه).
- المبحث الأول: (الضبط اللغويّ للكلمات بالنَّقْطِ والشَّكْلِ والحُرُوفِ).
- المبحث الثاني: (الضبط اللغويّ من خلال علم التصريف وأبوابه الصرفية).
- المبحث الثالث: (الضبط اللغويّ بما تفرد به البكريّ في معجمه).
- الخاتمة: وفيها النتائج والتوصيات.
- ثبت المصادر والمراجع.
- الحواشي.

المبحث الأول:
(الضبط اللغويّ للكلمات بالنَّقْطِ والشَّكْلِ والحروف)

يصرِّحُ البكريّ في مقدمة تصنيفه لمعجمه بهدفه الرئيس الذي من أجله أنشأ المعجم، يقول: "هذا كتابٌ ذكرتُ فيه جملة ما ورد في الحديث والأخبار، والتواريخ والأشعار، من المنازل والديار، والقرى والأمصار، والجبال والآثار، والمياه والآبار، والذارات والحِرار، منسوبةً محدّدةً، ومبوّبةً على حروف المعجم. فإنّي لمّا رأيت ذلك قد استعجم على الناس، أردتُ أن أفصح عنه، بأن أذكر كلّ موضع مبيّن البناء، معجم الحروف، حتى لا يُدْرك فيه لبسٌ ولا تحريفٌ. وقد قال أبو مالك الحضرميّ: رُبّ علمٍ لم تُعْجَمْ فصولُه، فاستعجمَ محصولُه. فإنّ صِحّة هذا لا تُدْرَكُ بالفطنة والذكاء، كما يلحق المشتقّ من سائر الأسماء. وما أكثر المؤتلف والمختلف في أسماء هذه المواضع، مثل ناعجة وباعجة، ونبتل وثيتل، ونخلة ونحلة"(٢٠).

وتلك عادةُ العلماء في دفع الاستعجام عن المكتوب في كل ما يُكتب: "ينبغي الإعجامُ والشَّكْلُ للمكتوب كله المشكِل وغيره لأجل المبتدئ في ذلك الفن؛ لأنَّ المبتدئ لا يميز ما يُشْكَلُ مما لا يُشْكَلُ... ولأنه ربما يكون الشيءُ واضحا عند قوم مُشْكَلًا عند آخرين، بل ربما يَظُنُّ لبراعته المشكلَ واضحا، ثم قد يشكل عليه بعد"(٢١).

ونبّه غيرُ واحدٍ من العلماء في ضبط المصاحف أو تخريج الأحاديث على ذلك، يقول ابن الصلاح معللا الحاجة إلى صور الضبط المختلفة للكلمة: "وَكَثِيرًا مَا يَتَهَاوَنُ بِذَلِكَ الْوَاثِقُ بِذِهْنِهِ، وَتَيَقُّظِهِ، وَذَلِكَ وَخِيمُ الْعَاقِبَةِ، فَإِنَّ الْإِنْسَانَ مُعَرَّضٌ لِلنِّسْيَانِ، وَأَوَّلُ نَاسٍ أَوَّلُ النَّاسِ، وَإِعْجَامُ الْمَكْتُوبِ يَمْنَعُ مِنِ اسْتِعْجَامِهِ، وَشَكْلُهُ يَمْنَعُ مِنْ إِشْكَالِهِ. ثُمَّ لَا يَنْبَغِي أَنْ يَتَعَنَّى بِتَقْيِيدِ الْوَاضِحِ الَّذِي لَا يَكَادُ يَلْتَبِسُ، وَقَدْ أَحْسَنَ مِنْ قَالَ: إِنَّمَا يُشْكَلُ مَا يُشْكِلُ" (٢٢).

ولأجل تحقيق هذا الهدف اتّبع العلماءُ طرقَ الضبط اللغويّ بوضع الحركات على الحروف، وكان مبتدؤهم طريقة أبي الأسود الدؤلي في تعليمه كاتبَه وضعَ نقطةٍ أعلى الحرف عندما يفتح فمه، ونقطةٍ بين يدي الحرف عند ضم الشفتين، وأخرى تحت الحرف

عند النطق بالكسرة، إلى أن جاء الخليل بن أحمد وطوّرها إلى الحركات مقتطعا إياها من صور حروف المد، ومزيدا بشكل الشدّة أو التضعيف وتمييز الألف عن الهمزة برأس العين، ثم أضاف العلماء أشكالا وأحوالا أخرى ضمانا لدفع الإشكال واللبس الذي يلحق بالحروف والكلمات.

وكان أنْ طوّر السلفُ الضبط اللغويّ ليكون بالحروف والكلمات التي تدفع اللبس؛ فألحقوا بالكلمات المرادِ ضبطها حروفا نحو: الحاء المهملة، والتاء المثناة من فوق، والباء المعجمة بواحدة، والياء أخت الواو، وبالغوا في ذلك حتى رسموا حروفا صغيرة تحت الحروف دفعا لتوهم الناسخ بخطأ الكاتب فرسموا حاء صغيرة أسفل الحاء، وعينا صغيرة أسفل العين، ولهم في ذلك مذاهب وأحوال: "كَمَا تُضْبَطُ الْحُرُوفُ الْمُعْجَمَةُ بِالنُّقَطِ كَذَلِكَ يَنْبَغِي أَنْ تُضْبَطَ الْمُهْمَلَاتُ غَيْرُ الْمُعْجَمَةِ بِعَلَامَةِ الْإِهْمَالِ، لِتَدُلَّ عَلَى عَدَمِ إِعْجَامِهَا. وَسَبِيلُ النَّاسِ فِي ضَبْطِهَا مُخْتَلِفٌ: فَمِنْهُمْ مَنْ يَقْلِبُ النَّقْطَ، فَيَجْعَلُ النَّقْطَ الَّذِي فَوْقَ الْمُعْجَمَاتِ تَحْتَ مَا يُشَاكِلُهَا مِنَ الْمُهْمَلَاتِ، فَيَنْقُطُ تَحْتَ الرَّاءِ، وَالصَّادِ، وَالطَّاءِ، وَالْعَيْنِ، وَنَحْوِهَا مِنَ الْمُهْمَلَاتِ. وَذَكَرَ بَعْضُ هَؤُلَاءِ أَنَّ النُّقَطَ الَّتِي تَحْتَ السِّينِ الْمُهْمَلَةِ تَكُونُ مَبْسُوطَةً صَفًّا، وَالَّتِي فَوْقَ الشِّينِ الْمُعْجَمَةِ تَكُونُ كَالْأَثَافِيِّ. وَمِنَ النَّاسِ مَنْ يَجْعَلُ عَلَامَةَ الْإِهْمَالِ فَوْقَ الْحُرُوفِ الْمُهْمَلَةِ كَقُلَامَةِ الظُّفْرِ، مُضْجَعَةً عَلَى قَفَاهَا. وَمِنْهُمْ مَنْ يَجْعَلُ تَحْتَ الْحَاءِ الْمُهْمَلَةِ حَاءً مُفْرَدَةً صَغِيرَةً، وَكَذَا تَحْتَ الدَّالِ، وَالطَّاءِ، وَالصَّادِ، وَالسِّينِ، وَالْعَيْنِ، وَسَائِرُ الْحُرُوفِ الْمُهْمَلَةِ الْمُلْتَبِسَةِ مِثْلُ ذَلِكَ. فَهَذِهِ وُجُوهٌ مِنْ عَلَامَاتِ الْإِهْمَالِ شَائِعَةٌ مَعْرُوفَةٌ. وَهُنَاكَ مِنَ الْعَلَامَاتِ مَا هُوَ مَوْجُودٌ فِي كَثِيرٍ مِنَ الْكُتُبِ الْقَدِيمَةِ، وَلَا يَقْطِنُ لَهُ كَثِيرُونَ، كَعَلَامَةِ مَنْ يَجْعَلُ فَوْقَ الْحَرْفِ الْمُهْمَلِ خَطًّا صَغِيرًا، وَكَعَلَامَةِ مَنْ يَجْعَلُ تَحْتَ الْحَرْفِ الْمُهْمَلِ مِثْلَ الْهَمْزَةِ"(٢٣).

ووفق هدف البكريّ الذي ابتدأ به معجمه، وسيرا على طرق القدماء في ضبط الحروف والكلمات، أقام البكريّ منهجه الرئيس في ضبط أسماء الأمكنة والمواضع بمصطلحات ضبط النقْط، ومصطلحات ضبط الشكل، ومصطلحات الضبط بالحروف التي تشمل المصطلحات السابقة جميعها؛ فلا تكاد تخلو كلمة واحدة ذكرها البكريّ اسما لموضع أو مكان أو غيرهما إلا وشملها أحدُ طرقِ الضبط اللغويّ سواء بالحروف بيانا لنقطها أو شكْلها أو تمييزا للحروف المعجمة منها أو المهملة.(٢٤)

تسميةُ المعجَمِ والمهملِ في المعجم:

الأصل في إعجام الحروف أو إهمالها هو نَقْطُها من عدمه، فالحروف المهملة من النقْط ثلاثة عشر حرفاً هي: (أ، ح، د، ر، س، ص، ط، ع، ك، ل، م، هـ، و) والحروف المعجمة بوجود النقط عليها عددها أربعة عشر حرفا وهي: (ب، ت، ث، ج، خ، ذ، ز، ش، ض، ظ، غ، ف، ق، ن).

لكنَّ للقدماء ومصنفاتهم مذهبا آخرَ في استعمال مصطلح الإعجام والإهمال دفعا للبس ومنعا للتصحيف؛ حيث يعتدُّون بذكر الحروف المتشابهات بين الإعجام والإهمال في التمييز، نحو السين والشين أو الصاد والضاد، والدال والذال، والراء والزاي، فقد تسقط نقطة سهوا فيتبدل الحرف ويختل المعنى.

وهو ما فعله البكريّ؛ حيث التزم مصطلحات العلماء في الحروف المهملة والمعجمة في الضبط اللغويّ فذكر في المهمل منها الحروف السبعة المتشابهة مع معجماتها في نحو ما يقرب من أربعمائة وستة عشر موضعا مع حروف الهجاء المهملة،

ومن نتف أمثلتها إجمالا في المعجم قبل بيان بعض التحليل [٢٥]: الحاء المهملة (١٦٤/١)، ومع الدال المهملة (٢٠٩/١) (١٠٣٢/٣)، ومع الراء المهملة (٩١/١) (١١١/١)، وفي (تارا) (٣٠٠/١)، والسين المهملة (١٤١١/٤) (٦٨٣/٢)، والصاد المهملة (٩٨٠/٣)، والطاء المهملة (١٠٧٤/٣) والعين المهملة (١٢٨٧/٤).

كما ورد مصطلح (المعجمة) في المعجم في نحو ما يقرب من المائتين وستة وسبعين موضعا مع الحروف المنقوطة أو المعجمة التي يُخشى التباسها مع أخواتها الشبيهات، وذلك بخلاف مصطلح (معجمة) دون التعريف التي وردت ما يقرب من المائتين وإحدى وأربعين مرة مع الحروف المعجمة، وذلك نحو نتفٍ يسيرٍ من المعرّف منها إجمالا أيضا: مع الباء المعجمة بواحدة في (أثيرَة) (١٠٦/١)، وفي (الأوْبَد) "بفتح أوّله، وإسكان ثانيه، وبالباء المعجمة بواحدة، والدال المهملة: موضع ذكره ابن دريد ولم يحدّده"(٢٠٩/١)، وفي (حَرْبَة): "بفتح أوّله، وإسكان ثانيه، بعده باء معجمة بواحدة: اسم موضع بالشام، لا يصرف" (٤٣٤/٢)، وفي (الطِّيْب) (٨٩٩/٣)، وأيضا في مواضع (١١٧٤/٤) (١٤٠١/٤) وغيره كثير، ومع التاء المعجمة باثنتين من فوقها في (الأحَتّ) (١١٦/١)، وفي (إسْتَارَة) (١٤٧/١)، (وفي (طَبَــرْسَتان) (٨٧٧/٣)، وفي (هَرَاميت) (١٣٥٠/٤) (١٢٤٩/٤) (١٢٩٥/٤)، والخاء المعجمة في (يَلْخَع) (١٣٩٨/٤)، وفي (قلت خَدّيْن) (١٠٨٩/٣)، والذال المعجمة في (المَوْزر) (١٢٧٧/٤)، وفي (مَيْذَق) (١٢٨٢/٤)، وفي (القَيْذوق) (١١٠٤/٣)، والزاي المعجمة في (يَمْعُوز) (١٤٠٠/٤)، وفي (وَكْز) (١٣٨٣/٤)، والشين المعجمة في (الأُجُشَر) (١١٣/١)، و (مَعْشَر) (١٢٤١/٤)، والضاد المعجمة في (أَبَاض) بضم أوّله وبالضاد المعجمة: واد باليمامة (٩٤/١) و (أَيضَة) بضمّ الهمزة وكسرها معا، وبالضاد المعجمة(٩٧/١)، ومثلها: "الحمضتان بفتح أوّله، وإسكان ثانيه، وبالضاد المعجمة" (٤٦٩/٢)، والظاء المعجمة في (الوَقِيظ) (١٣٨٢/٤)، ويسميها باسمها أحيانا: "أحاظة وبالظاء المعجمة أخت الطاء" (١١٦/١)، والغين المعجمة في (النُّوباغ) (١٣٣٩/٤).

والملاحظ أن استعمال البكريّ لطريقة الضبط بالحروف أغنته عن استخدام علامات الإهمال فوق الحروف المهملة أو تحتها التي استعملها بعض العلماء ممن سبقه؛ حيث رسموا حاء صغيرة أسفل الحاء، وعينا صغيرة أسفل العين، وكذلك فعلوا مع الصاد والطاء، والدال والراء، كما نص على ذلك أهل التحقيق دفعا للبس لكنه عُنِيَ بالضبط بالحروف.

وحكاية الضبط بالحروف للمعجم والمهمل منها ليس عادته الدائمة في ذكرها؛ فقد يذكر الحرف المعجم الذي كان يحكيه بحروف إعجامه مجردا من التنبيه بقوله (الثاء المثلثة) أو (القاف المعجمة بنقطتين من فوق)، ونحو ذلك:

- القاف التي كان يقول عنها (معجمة بنقطتين من أعلى، ذكرها في غير موضع بلفظها دون ضبط: "أنقِرَة: بفتح أوّله وسكون ثانيه وكسر القاف، بعدها راء مهملة، على وزن أفْعِلة: موضع بظهر الكوفة، أسفل من الخورنق". (٢٠٣/١)
- وكثيرا ما يذكر الحرف مباشرة دون ضبطه بالحروف أو ذكر إعجامه من عدمه: "قُويق: (فلم يقل: وبقاف معجمة بنقطتين من فوق) بضمّ أوّله، على لفظ التصغير، وبقاف أخرى في آخره: نهر بحلب". (١١٠٣/٣)
- ومع الراء المهملة نلحظ أنه لم يلتزم ذكر ما يتعلق بالحرف في ضبطه على نمط واحد؛ ففي ذات الصحيفة ذكر البكريّ الراء المهملة في رسم (الحزرة ٤٤١/٣) ثم في

الرسم بعدها (حزرم) قال: بالراء والميم، أي أنه لم يذكر الراء دوما بوصف المهملة في كل سياق.

- ومثله:(مَنَاذِر):"بفتح أوّله، وكسر الذال المعجمة، بعدها راء مهمل"(١٢٦٣/٤)، و(الكَدْج) "بفتح أوّله وثانيه، بعده جيم"(١١٢٠/٤)، و(ذبذب بفتح أوّله، وإسكان ثانيه، وبعده ذال وباء كاللذين قبلهما" (٧٠٩/٢).
- وقد قمتُ بعمل حصرٍ لحرف (الزاي المعجمة) في المعجم بدون تعريف، فوجدته ذكرها ما يربو عن أحد عشر موضعا بلفظ "زاي معجمة"، وجاء ما دون هذه المواضع بلفظ (زاي) أو بالتعريف(٢٦).
- ومثله أيضا قد يكتفي في حكاية حرف الباء بالباء الموحدة، ولا يذكر المعجمة بواحدة، والدلالة واحدة وإن اختلف التعبير بالمصطلح، أو يقول عنها بواحدة من أسفل أو من تحتها، خصوصا عندما تتعلق الكلمة بشأن أوسع مثل تحقيق الهمز أو تسهيله أو الاشتقاق أو الاستشهاد أو غيره، نحو ما جاء في: (الحَوْأب): بزيادة همزة بين الواو والباء؛ قال ابن الأنباريّ: وتخفّف الهمزة، فيقال: حوب. قال: وهو مشتقّ من قولهم دار حوءب، أي واسعة، وهو ماء قريب من البصرة، على طريق مكّة إليها، وهو الذي جاء فيه الحديث: "أنّ النّبيّ – ﷺ– قال لعائشة: (لعلّك صاحبة الجمل الأدبب، تنبحها كلاب الحوأب)، وسمّيَ هذا الموضع بالحوأب بنت كلب بن وبرة" (٤٧٢/٢).

ضبطُ النَّقْطِ والشكْلِ بالحروف:

يُعَدُّ هذا النوعُ من الضبط هو الأصل في نفي الاستعجام عن أسماء المواضع والأماكن، ويليه أنواع أخرى مساندة في توجيه القارئ أو المستمع لنصوص المعجم إلى نطقها الصحيح كما ذكرتُ آنفا في هامش مبتدأ المعجم والمهمل.

وجميع هذه المصطلحات هي ضبطٌ في الأصل بالحروف، غير أنَّ مصطلحاتها توزعت لضبط النقط والشكل أيضا، ويمكن تصنيف هذه المصطلحات إلى: (مصطلحات ضبط النقط – مصطلحات ضبط الشكل – مصطلحات الضبط بالحروف وهي معبرة عن سابقيها)، وبالتأكيد لن يتم تتبع جميع المصطلحات في المعجم، وإنما تكفي الإشارة إلى بعض ما يمثل اتجاهه فيها تعبيرا عن غيرها، كما أنه لا جدوى من فصلها لأنها قد تجتمع في ضبط مفردةٍ واحدة.

وقد جرى البكريّ مجرى العلماء العرب في ذكر مصطلحات الضبط بالحروف كما ذكروها، والتزم تعليلاتهم في المصنفات في عدم حكاية الإعجام لأمن اللبس عن الثاء المثلثة، والجيم، والفاء، والقاف، والنون، ويكفي في حق هذه الحروف أن يقال اسمها فقط فلا يقع الخلط والتصحيف، كما أفاضوا في بعض مسائل هذه التعليلات.

ولا تخرج مصطلحاتُ الضبط بالنقط والشكل عن حكايتها بالحروف كما ورد من أمثلة معبرة عن بعض جوانب الضبط بها؛ فالاهتمام بالمهمل والمعجم من الحروف – كما سبق بيانه – جاء لأمن الالتباس عن الشبيهات أو وقوع التصحيف والتحريف عند الكتابة أو الطباعة أو النقل أو عوامل أخرى يعالجها المحققون.

فالحروف الواردة في أسماء المواضع والأماكن من غير المعجمة والمهملة يتم الإشارة إلى حركتها بالضمة أو الفتحة أو الكسرة أو السكون أو التشديد أو الممدود أو نحو ذلك، وقد التزم ذلك في جل الكلمات التي عُنِيَ بها في المعجم، كما آكد أيضا على شكل

الحروف المعجمة والمهملة وعُني ببيان حركتها، فترددت مصطلحات: "أباريات: بضم الهمزة، وراء مهملة مكسورة، بعدها ياء أخت الواو، على وزن فعاليات: موضع في شقّ ديار بني أسد" (٩٤/١)، وللأوزان حديثُها في المبحث الصرفي مع بعض الضوابط الصرفية الأخرى، وقد يجمع بين القول بالإهمال لبعض الحروف ويترك الإعجام لغيرها، ويستمر في الضبط بذكر جميع حروف الموضع أو المكان حتى انتهي إلى الألف والنون: "أذربيجان: بفتح أوله وإسكان ثانيه، بعده راء مهملة مفتوحة، وباء مكسورة، بعدها ياء وجيم، وألف ونون". (١٢٩/١)

والبكريّ يعالج بالضبط بالحروف اختلاف نطق الكلمة بين اللهجات والبيئات المتنوعة في صورة من أرقى صور الضبط اللغويّ للكلمات؛ نحو ما ورد في: "الجِعِرَّانَة: بكسر الجيم والعين، وتشديد الراء المهملة. هكذا يقوله العراقيّون؛ والحجازيّون يخففون، فيقولون الجِعْرانَة، بتسكين العين وتخفيف الراء، وكذلك الحديبيّة. الحجازيون يخففون الياء، والعراقيون يثقلونها؛ ذكر ذلك علي بن المدينيّ...وقال الأصمعي: هي الجِعْرَانَة، بإسكان العين، وتخفيف الراء؛ وكذلك قال أبو سليمان الخطّابيّ. وهي: ماء بين الطائف ومكة، وهي إلى مكة أدنى". (٣٨٤/٢)

كما أنَّ تسمية شكلِ الكلمة بالحروف يستعمله البكريّ لبيان طرق نطق الحرف الواحد في الكلمة، خصوصا إذا كان يُنطق بعلامتين فيعبر به –غالبا– عن لغات من العرب في نطقه، نحو: "الحُوَاق: بكسر أوّله وضمّه معا" (٤٧٣/٢)، ونحو: "الأَخْرُب: بفتح أوّله وإسكان ثانيه، وبالراء المعجمة المضمومة والباء المعجمة بواحدة، وذكره أبو بكر بفتح الراء: جبل لا ينبت شيئا". (١٢٢/١)

وأحيانا يكتفي بالضبط بالحروف للموضع، ولا يضبط شكل بعض الحروف ربما لشهرته نحو:" خُنَاصِرَة: بضمّ أوّله، وبالصاد المهملة، والراء المهملة: موضع بالشام" (٥١١/٢)، لكنه في أسماء مواضع وأماكن كثيرة جدا يضبطها ضبطا كاملا بالحروف نحو:"الخُنَّجان: بضم أوله وتشديد ثانيه، وفتحه؛ بعده جيم وألف ونون"(٥١٤/٢)، ونحو: "زكّت: بكسر أوّله، وإسكان ثانيه، بعده تاء معجمة باثنتين من فوقها: موضع معروف". (٧٠٠/٢)، ونحو: " أيْصُر: بفتح الهمزة، وبالصاد المهملة المضمومة، والراء المهملة، على وزن أفعل: موضع". (٢١٥/١)

وانظره يذكر ما يشابه الموضع ليميز بينهما ببيان الشكل والضبط بالحروف، بل ويذكر اسم المكان ليُعلَمَ الاختلافُ بينهما في نحو ما جاء في "جُبْجُب: بجيمين مضمومتين، وباءين: اسم ماء بيثرب"، وكذلك: "حَبْحَب بحاءين مهملتين مفتوحتين". (٣٦٤/٢)، كما أن ضبطه للألف الأخيرة بالكلمة هو للتنبيه على كون الألف ممدودا أو بدون تنوين معللا ذلك، نحو: "سجا: مقصور على وزن فعل: غير منوّن، لأنّه اسم بئر" (٧٢٣/٣)، ويسمى حرف الألف الممدود باسم الحرف المفتوح الذي يسبقه، فيقول: "الخوصاء: بفتح أوّله، وبالصاد المهملة ممدود، على مثال فعلاء". (٥١٧/٢)

فحرف الثاء في مواضع معجم ما استعجم إما أنْ يذكره البكريّ ثاء مضمومة أو مفتوحة أو مكسورة أو ساكنة دون تفصيل في ضبطها بالحروف، وذلك هو الأصل في المعجم مع الثاء، أو أنه – أحيانا– يذكرها بالثاء المثلثة حتى لا تختلط بأخواتها الباء والتاء تصحيفا أو تحريفا، لكنها لم ترد أنها ثاء معجمة، ولو قال العرب ذلك لاختلط القول بين التاء المعجمة والثاء المثلثة، كما أنها – وفق تعليلاتهم – يأمنُ معها اللبس مع بقية أخواتها، وقد أحصيتُ خمسة مواضع للثاء المثلثة في المعجم في قوله: "جَرْثُب: بفتح أوله،

وإسكان ثانيه، وفتح الثاء المثلثة، بعدها باء معجمة بواحدة: موضع. ويقال أيضا: جُرْثُب، بضم الجيم والثاء. جرثم: بضم أوله، وإسكان ثانيه، وضم الثاء المثلثة" (٣٧٥/٢)، وينظر أيضا: (١١٨١/٤)، (١٢٧٧/٤).

ولحرف الياء في وسط الكلمة أو آخرها تنوعٌ في المصطلحات يمتاز به مصطلح الياء المثناة تحتية أو باثنتين من تحتها في: " ذِهْيَوْط: بكسر أوّله، وإسكان ثانيه، بعده ياء مفتوحة معجمة باثنتين من تحتها، ثم واو ساكنة، وطاء مهملة: موضع بالعراق" (٦١٨/٢)، ولأن الياء أخت الواو باعتبارهما مشتركين في المد واللين، فقد ذكر البكريّ هذا المصطلح للإشارة إلى طبيعة حرف الياء المقصود وهو غير حرف الباء الموحدة بواحدة من أسفل، لذلك قال عنها: "أخت الواو"، وذلك نحو: "عُفَارِيَات: بضم أوّله، وبالراء المهملة أيضا مفتوحة، بعدها الياء أخت الواو، والألف، والتاء، جمع عفارى: موضع" (٣/ ٩٤٨)، ويقول عن الياء المدية أنها أخت الواو لصرف الضبط إليها، نحو: "اللُّهَيْماء: بضم أوله، وفتح ثانيه، بعده الياء أخت الواو ساكنة" (١١٦٤/٤)، ومثلها: "عِطْيَر: بكسر أوّله، وإسكان ثانيه، بعده ياء مفتوحة أخت الواو،" (٩٤٧/٣)، ونحو: "الأخيل: بالياء أخت الواو، على وزن الأفعل: موضع بين دور بني عبد الله بن غطفان ودور طيىء، وهي متاخمة له". (١٢٥/١)

ومن مصطلحات الضبط للحروف التي تخص حرفا معجما لم يسمه العرب معجما واكتفوا بتسمية أخته تجنبا للخلط، (الفاء أخت القاف) كما ذكرها اللغويون، واستعان بها البكريّ في معجمه تمييزا لها عن أختها التي نص على إعجامها كما سبق بيانه في المعجم والمهمل، وقد ورد هذا الضبط الخاص بالفاء في نحو عشرة مواضع بالمعجم في (الأحْقاء) (١١٨/١)، و(الأحفار) (١١٩/١)، وفي " أيافث: بفتح أوّله، وبالفاء أخت القاف، بعدها ثاء مثلثة: موضع باليمن" (٢١٤/١)، وفي (تاذف) (٣٠٠/١)، و"جفار: بضم الجيم كالأوّل، وبالفاء أخت القاف" (٣٦٣/٢)، وغيره.

- **نفي التصحيف عن أسماء البلاد والمواضع:**

يقود الضبطُ بالحروف لأسماء البلاد والمواضع – بلا شك – إلى معالجة بعض جوانب التصحيف ومناقشتها لبعض أسماء المواضع والبلدان؛ وهو ما عالجه البكريّ ولكن دون توسع؛ حيث اعتمد أنَّ ضبط الكلمة وفق ما اتبعه من منهجية شاملة في ضبطها بكل سبل الضبط اللغويّ كافية لصرف التصحيف عنها، لكنه مع ذلك أشار إلى ما قد يصيب بعض المفردات من تصحيف، معتمدا في معالجته على زاويتين: (الأولى) ذكر الضبط اللغويّ لاسم المكان وبيان نطقه بالتصحيف تمييزا له عن الاسم الصحيح، والثانية: الاستدلال على صحة كلامه ببعض القرائن مثل الشعر أو اختلاف المكان للتمييز بين الاسمين، أو الاستشهاد بما جاء حول المكان من شواهد حديثية أو غيرها، أو توضيح عربية الاسم من عجمته، فضلا عن إشارته في بعض الأحيان لتصحيف الاسم عند نطقه بحركة مغايرة أو بحروف مختلفة دون تفصيل أو بيان.

ويعتمد البكريّ في معالجة التصحيف الذي قد يشاع عن اسم الموضع أو المكان ببعض القرائن، ومنها مجيء اللفظة في شعر أحد الشعراء الذين يعيشون في بيئات مختلفة عن الاسم المصحَّف؛ فاسم موضع يقال له: "نحلة: على لفظ الواحد من نحل العسل: قرية بالشام معروفة من عمل حلب، على مقربة من بعلبك، وهي التي عني أبو الطّيّب بقوله:

ما مقامي بأرض نحلة إلّا ... كمقام المسيح بين اليهود

وبهذا البيت سمّى المتنبّئ، وقيل بل بقوله:

أنا في أمّة، تداركها اللّ ... هــ غريبا كصالح في ثمود

هكذا قرأته ونقلته من كتاب أبي الحسن الضّبّيّ، الذي كتبه عن أبي الطيّب، وقرأه عليه: بأرض نحلة. ومن قرأه بالخاء المعجمة فقد صحّف، لأن المتنبيّ لم يدخل الحجاز، ولا له بها شعر يعرف". (١٣٠١/٤)

ومن الأسماء التي ناقش تصحيفها ما جاء في: "أُبني: مضمومة الأوّل، ساكنة الثاني، بعده نون، على وزن فعلى: موضع بناحية البلقاء من الشام... ومن روى في هذا الحديث «أبلى» باللام، فقد صَحَّفَ، لأنّ أبلى في ناحية نجد".[٢٧] (١٠١/١)

ومما عالجه البكريّ في تصحيف بعض الأسماء (وهو قليل)، واستدل على صحة مذهبه في إيراد الاسم الصحيح لهذا الموضع ببيان عربية الاسم من عجمته وتوضيح تصرفه من عدم تصرفه وفق حروفه الأصول، ما جاء في: البَوازيج بفتح أوّله، وبالزاي المعجمة، بعدها ياء وجيم: موضع...هكذا اتّفقت الروايات فيه عن أبي داود. «البوازيج» بالباء... ولا أعلم هذا الاسم ورد إلّا في هذا الحديث؛ وصوابه عندي «الموازج» بالميم، فهو المحفوظ، قال البريق الهذلي، وقد هاجر أهله إلى مصر:

ألم تسلْ عن ليلى وقد نفدَ العمرُ ... وقد أقفرتْ منها الموازجُ والحضرُ

«الموازج» بالميم في بيت الهذلي، وإنما اختلفوا في فتحها أو ضمّها، على ما بيّنته في موضعه؛ ويؤيّد ذلك أن الاسم عربي، وليس في الكلام (ب ز ج)، ولا يتصرف من مقلوبه إلّا قليل، قولهم أخذته بزابجه: أي بأجمعه، وقولهم: خبز جبيز: أي فطير، وقيل يابس. ومنه قولهم للبخيل جبز. وقد قال بعض اللغويين: إنَّ قولهم خبز جبيز: دخيل ليس بعربيّ. فأمّا (م ز ج) فموجود في العربيّة، متصرّف كثير. وفي المواضع «مزج» بالميم: عربي معروف، لا يكاد يفارقه الماء، من غدران وادي العقيق". (٢٨١/١-٢٨٢)

أما ما يشير البكريّ إلى تصحيفه دون زيادة أو تحليل أو بيان فهو الغالب فيما ذكر في هذا الشأن، نحو ما جاء في: "الصّراة: نهر يتشعّب من الفرات، ويجري إلى بغداد. ويقال الصّرا، بلا هاء أيضا سمّي بذلك لأنّه صرى من الفرات، أي قطع؛ وإياه عني أبو الطيّب بقوله: أو ما وجدتم في الصّراة ملوحة...ممّا أرقرق في الفرات دموعي؟

ومن رواه بالسين فقد صحّف". (٣٢٩/٣)، ومثله ما جاء في: "جُمْدَان: بضمّ أوّله، وبالدال المهملة، على بناء فُعْلان: جبل بالحجاز بين قديد وعسفان، من منازل بني سليم...صحّف فيه يزيد بن هارون على إمامته في الحديث، فقال: جندان، بالنون". (٣٩٢/٢)، ومثله: "تَيمن: بفتح أوّله: موضع تلقاء جرش؛ قال عروة بن الورد:

وكيف ترجّيها وقد حيل دونها ... وقد جاورت حيّا بتيمن منكرا

قالوا: ومن قرأ «حيّا بتيماء» فقد صحّف". (٣٣١/١)

وقد يشير فقط إلى أنَّ الناس يصحّفون الاسم بإبداله بحرف آخر، ثم يقوم بتحليل إبداله تحليلا صرفيا، أو يشير إلى بعض اللهجات في إبدالها نحو ما فعل في: "تلفم: بفتح أوّله، وإسكان ثانيه، بعده فاء مضمومة وقد تفتح. قال الهمداني: والناس يصحّفون فيه، فيقولون: تلثم بالثاء، قال: وهو قصر مقابل لقصر ناعط، وهما بريدة، وريدة سرّة بلاد همدان. وهناك قصور كثيرة... ثم قال الهمداني في آخر كتابه: كان اسمه تلف، ثم زيدت إليه ما، فقيل: تلف ما، ثم خفف، فقيل تلفم، فرأته العرب كالأعجميّ، فقالوا تلثم بالثاء... وقال في موضع آخر: إن حمير تزيد هذه الميم في أواخر الأسماء كثيرا، عوضا من التّنوين، فتقول في مازن مازنم، وفي زهر اسم امرأة: زهرم". (١/ ٣١٩)

ومثله غير ذلك كثير في نحو: "الحزورة: بزيادة هاء التأنيث: موضع بمكّة يلي البيت ... والمحدّثون يقولون الحزوّرة، بالتشديد، وهو تصحيف، إنّما هو الحزورة بالتخفيف". (٤٤٥/٢)، وأيضا في: "كُرَاش: بضمّ أوّله، وبالشين المعجمة في آخره: جبل في ديار بني الدّئل من كنانة؛ قال أبو بثينة في هجائه سارية بن زنيم: وأوفي وسط قرن كراش داع ... فجاءوا مثل أفواج الحسيل، هكذا رواه السّكّرى وفسّره. ورواه أبو عليّ القاليّ عن ابن دريد: (وأمسى فوق قرن كرأس داع)، وهذا تصحيف. والله أعلم. قال الهمدانيّ: كراش: موضع بناحية الطائف"، وبذلك عبّر البكريّ عن التصحيف بالفعل (صحّف) أو (تصحيف) فيما ورد من أمثلة بالمعجم.

أسماء بلا ضبط:

كثيرا ما يتوقف البكريّ عن حكاية الضبط بالنقط أو الشكل أو الحروف والاكتفاء بإحالة نطق الكلمة إلى مثيلاتها، وسيأتي في مبحث مستقل تفرده بهذه الطريقة في الضبط باستعمال عبارة (جاء على لفظ كذا)، نحو: "الحابل: اسم أرض، ذكره ابن الأعرابيّ" (٤١٦/٢)، فلا تحتاج المفردةُ أيَّ نوع من الضبط لأنَّ نطقَ الحاء يوضحه الألف بعدها، وسيأتي حكاية هذا النوع بالحاء الممدودة، وكذلك في اسم موضع بالمدينة يقال له: "أحجار الزّيت: جمع حجر، منسوبة إلى الزّيت الذي يُؤْتَدَمُ به: موضع متصل بالمدينة، قريب من الزّوراء، إليه كان يبرز رسول الله (ﷺ) إذا استسقى" (٤٢٦/٢).

فالضبط بالشكل أو الحروف ليس سمة دائمة؛ فهناك بعض الكلمات يحدد موقعها دون ذكر ما يتعلق بضبطها؛ وذلك لأن الكلمة لا لبس فيها ولا تحتاج بنيتها إلى ضبط لوضوح النطق، ففي موضع: "ذات أوشال: موضع بين الحجاز والشام" (٢١٢/١)، ونحو ما ذكره أيضا في "تَدْمُر: مدينة بالبرّيّة، على طريق الشام، بنتها الجنّ لسليمان"(٣٠٦/١)، لم يضبط اسم المدينة ربما لشهرتها وأمان اللبس في حروفها، وإن كان الأمر يحتم وفق هدف معجمه ومنهجيته في المعجم أن يسمي الدال بالمهملة أو يشكل الميم بالمضمومة.

حتى مع بعض المواضع التي تحتاج ضبطا يذكرها دون ضبطها، نحو ما جاء في: "حِدَاب بني شبابة، جمع حَدَب، وهو الغلظ من الأرض في ارتفاع" (٤٢٨/٢)، حيث لم يضبط الاسم الاول والأخير بالحروف شكلا أو إعجاما؛ ولعل السبب في عدم ضبطه بالحروف أنه ذكر الجمع الذي به يُعرفُ النطقُ، حيث تُكْسَرُ الحاءُ المهملة، وتُفتح الدال المهملة، وذلك يناسبُ الجمع، وهو أمر لا يقوم به إلا مَنْ لهم دراية باللغة، إلا إذا كانت السليقةُ أقوى والفصاحة عامة في القوم.

والتوقف عن الضبط بالشكل مسلكٌ من مسالك البكريّ يظهر أحيانا عندما يكون مهتما بأمور أخرى في الكلمة مثل مناسبة أو مثل سائر يتعلق بالقرية أو المكان، نحو ما ذكره في: "بَقَّة: بزيادة الهاء: مدينة على شاطئ الفرات، هي حدّ العراق. وقال المفجّع: بقة: قرية بين الأنبار وهيت، وهناك جمع جذيمة الأبرش أصحابه، يشاورهم في أمر الزّبّاء، فأشار عليه قصير بن سعد اللّخمي ألّا يأتيها، فعصاه ومضى، فلما رأى من أمرها ما أنكره، قال: ما الرأي عندك يا قصير؟ قال: تركتُ الرأي ببقة، فذهبتْ مثلا، والعرب تقول أيضا: ببقة أبرم الأمر". (٢٦٥/١)

وهذا لا شك يستلزم الرجوع للمعجم أو لكتب ضبط المواضع، أو المصنفات الجغرافية، لمعرفة نطق الكلمة، كما فعل المحقق، فالباء الموحدة بواحدة من أسفل تحتاج ضبطا وبيانا لحركتها بالكسر أو الفتح أو الضم، خصوصا مع ما يصيب المواضع

والأماكن من استعجام كما هو مذهبه في تأليف هذا المعجم لنفي الاستعجام بكل صور الضبط اللغويّ، وقد عُدْتُ إلى معجم البلدان للحَمَوِي لأنظر ضبطه للكلمة، فوجدته ضابطا إياها بالفتح وتشديد القاف، وزاد بذكر مفردها (واحدة البقّ)، وعرّفه بأنه اسم موضع قريب من الحيرة، ثم شرع في بيان ما يتعلق به[٢٨].

والتغافلُ عن ذكر ضبط بعض الحروف يكشفُ عن عالمٍ لغويّ يؤمنُ بمسلّمات اللغة ولا يخاطبُ بها إلا أهلها؛ فعدم ذكر التشديد بعد (أل) الشمسية أمرٌ مسلّمٌ به، ولا يحتاج أن يقول: بكسر أوله مع التشديد في "الرّقاع بكسر أوله، على لفظ جمع رقعة"(٦٦٤/٢)، وهو يذكر التشديد في الحروف المشددة كما يتطلبه الضبط نحو: "صوّران: بفتح أوّله، وتشديد ثانيه، بعده راء مهملة" (٨٤٧/٣)، وأمثلة ذلك كثيرة.

المبحث الثاني: (الضبط اللغويّ من خلال علم التصريف وأبوابه الصرفية).

يقوم علم الصرف على تِبْيان كيفيةِ تأليف الكلمة المفردة بتبيان وزنها وعدد حروفها وحركاتها وترتيبها، وما يعرضُ لذلك من تغيير أو حذف، وما في حروف الكلمة من أصالة وزيادة[٢٩].

لذا فإن علم التصريف من المفاتيح الجيدة لضبط الكلمات وبيان أصلها واشتقاقاتها وحركاتها، ولم لا والعلاقة حتمية جلية بين التصريف والاشتقاق وعلم النحو، وقد كان مبتدأ نشأة التصريف أصلا هو ظهورُ اللّحن، والرغبةُ في صيانة الكلمة منه، بردها إلى أصلها، أو ضبط وزنها، وحركاتها، وبنيتها، واشتقاقاتها، ويؤكد هذا قول ابن جني في علاقة الصرف بالاشتقاق والنحو:

"وينبغي أن يُعْلَمَ أنَّ بين التصريف والاشتقاق نسبا قريبا، واتصالا شديدا؛ لأن التصريف إنما هو أنْ تجيء إلى الكلمة الواحدة فتصرفها على وجوه شتى ... فمن ها هنا تقاربا واشتبكا، إلا أن التصريف وسيطة بين النحو واللغة يتجاذبانه، والاشتقاق أقعد في اللغة من التصريف. كما أن التصريف أقرب إلى النحو من الاشتقاق، يدلك على ذلك أنك لا تكاد تجد كتابا في النحو إلا والتصريف في آخره، والاشتقاق إنما يمر بك في كتب النحو، منه ألفاظ مشردة لا يكاد يعقد لها باب. فالتصريف إنما هو لمعرفة أنفس الكلم الثابتة، والنحو إنما هو لمعرفة أحواله المتنقلة... وإذا كان ذلك كذلك فقد كان من الواجب على من أراد معرفة النحو أن يبدأ بمعرفة التصريف؛ لأن معرفة ذات الشيء الثابتة ينبغي أن يكون أصلا لمعرفة حاله المتنقلة، إلا أن هذا الضرب من العلم لما كان عويصا صعبا بُدِئ قبله بمعرفة النحو، ثم جيء به بعد؛ ليكون الارتياض في النحو موطئا للدخول فيه، ومعينا على معرفة أغراضه ومعانيه، وعلى تصرف الحال"[٣٠].

وإذا أمعنا النظر في أبواب التصريف وجوانبه نجد اهتمامه بالتغييرات اللفظية والصوتية في أبواب الإعلال والإبدال والإدغام والهمز والتضعيف، ونحو ذلك مما تظهر فيه تغييراتٌ في الصيغة والمقاطع الصوتية، ومما لا يؤثر في الدلالة على نحو ما سوف نجد عند البكريّ من ضبط للكلمات في ميزانها الصرفي، فقد أحسن البكريّ حين لجأ إلى التصريف لتحقيق هدف معجمه وهو بيان ما استُعْجِم فيه من مواضع وبلدان.

والحقيقة أننا لا نقصدُ بالضبط الصرفي في هذا المبحث ضبطَ الحركات على جميع الأحرف التي تتألف منها بنية الكلمة كما هو تعريفه عند البعض[٣١]؛ ولكن نقصد به ما يُستعمل من قواعد علم التصريف وأبوابه لحكاية نطق الكلمة وفق بنائها اللغوي، فالبكريّ – كما سيأتي – لم يكتف بحكاية ضبط الكلمة بالحروف والإشارة إلى نقطها وشكلها، بل وظّف الأبواب الصرفية أيضا مثل: وزن الكلمات التي ذكرها مع كل اسم موضع أو مكان

تقريبا ليعقل القارئ نطقها وفق الميزان الصرفي لها، كما حكى بناءَ كثيرٍ منها وفق الإشارة إلى صورتها في التصغير، والنِّسْبَة وبيان نوعها من المشتقات، وتحديد تذكيرها من تأنيثها، وبيان صورتها في الجمع والمفرد والمثنى، أو ما أصابها من إعلال أو إبدال أو تغيير.

- **التصغير:**

تتنوع وظائف التصغير كما أشارت لذلك مصنفاتُ التصريف؛ والأصل أنه يفيد التقليل أو التحقير أو التقريب أو التعظيم أو التمليح والتحبيب والتودد والتعطّف والاختصار [٣٢]

ويكشف توظيف التصغير عند البكريّ عن عادة العرب في اختيار أسماء الأماكن والبلدان والمواضع، ولعل ذلك له دلالةٌ مأخوذة من أغراض التصغير، فتارة يشير به إلى التحقير الذي يحقرون به المكان لوقعةٍ أو معركةٍ أو داءٍ أو بلاء أو حدثٍ شديد مثلا، وتارة يوحي بالإشارة إلى طبيعة الكلمة المصغرة إلى أنها تصغير مدينة كبيرة أو مكان ذي أثر، وتارة يكون تعليل اسم المكان وسبب تسميته بوَقْعَةٍ صدر فيها صوت القعقعة فكان المكان (قعيقعان) (١٠٨٦/٤)، وأحوال كثيرة في استعمال التصغير، غير أنَّ ما يهم البحث هنا هو حكاية تصغير اسم الموضع للإشارة إلى ضبطه بضم أوله، فضلا عن توضيح بقية بنيته وضبطها وفق القواعد الحاكمة في هذا الباب.

وكان لزاما لبيان ذلك أن أذكر كثيرا من مواضع التصغير؛ لأنني شرعتُ بالفعل في الكشف عن ذلك في كل صفحات المعجم تقريبا، وحذفتُ ما يؤدي نفس الدلالة وليس فيه جديد، كأن يذكر أنه (على لفظ التصغير) أو (تصغير كذا) أو (كأنه تصغير كذا) أو (مصغر)[٣٣]؛ حتى أقف على منهجية البكريّ في توظيف التصغير لخدمة هدفه الرئيس في الضبط، وتوصلتُ إلى أنَّ هذه الصيغ تضاف إلى مصطلحات الضبط بالحروف مثلها مثل (الثاء المثلثة) من فوق أو (الخاء المعجمة) أو غير ذلك.

وقد جاء التصغير ضابطا صرفيا يزنُ الكلمة ويوضح طريقة نطقها خصوصا لأهل الاختصاص، بل ربما اكتفى به البكريّ ولم يقم بإعجام الكلمة أو ضبطها بالحروف، كما يأتي ذكر التصغير عنده إما شرحا بالفعل لتصغير اسم الموضع، أو يأتي على لفظه وليس بتصغير، ولكن قوله على لفظه إمعانا في الضبط بالشكل حتى يُضمَّ أولُه، والدليل استعماله صيغة (على لفظ التصغير) أو استخدامه التشبيه بقوله: (كأنه تصغير)، وذلك كثير في المعجم وهو الأصل في هذا الباب، وسيأتي لاحقا ذكر تفرد البكريّ بصيغة (على لفظ كذا) باعتبارها طريقة َضبط للاسم.

وقد استخدم البكريّ التصغير بديلا عن ضبط الكلمة بالحروف، وكأنه يخاطب بذلك أهل التصريف الذين يفطنون إلى ضوابط تصغير الكلمات في العربية؛ فاسم الموضع: " أُخَيّ: على لفظ تصغير أخ: موضع بديار عذرة" (١٢٥/١)، وفي هذا المثال وغيره إشارة إلى طبيعة التسمية للأماكن من تصغير الأسماء، كما أنه محاولة لضبط الكلمة على لفظ التصغير لنقوم نحن بضم أولها وفتح ثانيها فنأمن اللبس والاستعجام عن الكلمة، ومثل ذلك كثير في المعجم نحو: "أُنَيْف فرع: بالتصغير، تصغير أنف، مضاف إلى فرع، على لفظ فرع الشجرة: موضع" (٢٠٥/١)، ونحو: " الشُّرَيْف: على لفظ تصغير الذي قبله: ماءة لبني نمير" (٧٩٦/٣)، وفي كل ذلك اكتفى البكريّ بالإشارة إلى ضبط الكلمة عن طريق ذكر أنها على وزن التصغير، لينضبط نطقها مكتفيا بإشارته عن إيراد الضبط بالحروف والأوزان وحكاية طبيعة حروفها من حيث الإعجام أو الإهمال[٣٤].

كما كان التصغير عند البكريّ مفتاحا لمعالجة الخلاف حول اسم موضع أو مكان؛ فقد قام بضبط موضع " رُخَيّات: بضمّ أوله، وفتح ثانيه، وتشديد الياء أخت الواو: موضع بين قنا ويثقب" (٦٤٨/٢)، وذكر (في نفس الصحيفة) خطأ الأخفش ووهمه (كما يقول) حين قال حول هذا الموضع:" إنّما هو موضع يقال له رَخّة، بفتح أوّله، وتشديد ثانيه... فصغّره جبيهاء الأشجعيّ، ثم نُسب إليه ما حوله وجمع"، وذكر البكريّ علة الخطأ هنا بتعليل لغوي يكشف لنا قدرا من إلمامه بأبواب العربية حين قال: "وهذا الذي ذكره الأخفش وهم، لأنّ تصغير رخّة رُخَيْخَة، وإنّما يستقيم ما قال لو كان الواحد رخوة أو رخية".

وقد أوقفني باب التصغير هنا في المعجم على تنوعات مختلفة في اشتقاقات أسماء الأماكن والمواضع عند العرب ولذلك إشارته لاحقا، غير أنَّ مقامنا هنا للضبط (خصوصا) بالإشارة إلى تصغير الاسم الذي ميّز به البكريّ بين مكانين مثلا؛ نحو: "الأُثَيْل: بضمّ أوّله، مصغّر، على وزن فعيل: موضع بالصّفراء" (١٠٩/١)، وهو في التاج: "أُثَيلٌ، كزُبَير: وادٍ بنَواحِي المَدِينَةِ على ساكِنِها أفضَلُ الصّلاةِ والسَّلامِ. أو هُوَ ذُو أُثَيل: بينَ بَدْرٍ ووادِي الصَّفْراءِ كَثِيرُ النَّخْلِ وهُناكَ عينُ ماءٍ، وَهُوَ لآلِ جَعْفَر بنِ أبي طالِبٍ" وهو بخلاف " أُثَيلٌ كأمِيرٍ: فِي بلادِ هُذَيْلٍ بتِهامَةَ" (تاج العروس: أثل ٤٣١/٢٧)، ونحو ذلك ما ورد في: "القُرَيّة": (١٠٧٠/٣) تمييزا لاسم الموضع الخاص ببني سدوس، من بني ذهل باليمامة، عن القَرْيَة (بفتح القاف وتسكين الراء وفتح الياء المثناة تحتية بنقطتين) مفرد القُرى، وبذلك كانت الإشارة إلى تصغير الكلمة تمييزا لها بين موضعين في بيئتين مختلفتين.

كما ذكر البكريّ ما تقوم العرب به من تصغير الشيء وإطلاق اسمه على الموضع أو المكان كما في: "الأُجَيْفِر: بضمّ أوّله، وفتح ثانيه، بعده ياء ساكنة، وفاء مكسورة، ثم راء مهملة، على وزن أُفَيْعِل، كأنّه تصغير أجفر: موضع في ديار بني أسد" (١١٦/١)، والأُجَيْفِر عند الحمويّ: "جمع أجْفَر لأن جمع القلة يشبه الواحد فيُصَغَّرُ على بنائه فيقال في أكلب أُكَيْلب وفي أجربة أُجَيربة وفي أحمال أُحَيْمال" (معجم البلدان: ١٠٦/١)، ودلالته عند الزَّبيديّ هو: المنقطع عن الجماع أو المنقطع عن زيارة وود غيره. (تاج العروس: جفر ٤٥١/١٠).

والبكريّ لم يكتف بذكر البلاد والمواضع فقط، وإنما ذكر كثيرا من المعالم نحو الجبال والهضاب والآبار والمنازل، وعلل كثيرا من أسباب تسميتها، فجاء بعضُها مضبوطا بذكر كونه على وزن التصغير دون ضبط بالحروف، نحو: "الأُحَيْدب: تصغير أحدب: جبل الحدث ... سمّى بذلك لأحديدابه". (١٢١/١)، وجاء كثير منها أيضا منضبطا بالحروف ومزيدا ببيان التصغير، وكان ضبطه بالحروف كافيا غير أنَّ هدفَ الإشارة للتصغير الإيحاء بسبب التسمية من جهة، والتصريح بالضبط اللغويّ للاسم من جهة أخرى تأكيدا لطريقة نطقه، نحو ما جاء في: "أُسَيْل: جبل من جبال ناعط، في بلاد همدان من اليمن. بضمّ أوّله، وفتح ثانيه، على لفظ التصغير". (١٥٢/١) [٣٥]

غير أنَّ أعجب ما جاء في شأن التصغير هنا استعمال أداة التشبيه (كأنه) في حكاية ضبط أسماء الأماكن والمواضع؛ فكلمة: "عُنَيْبسات: بضمّ أوّله، وبالسين المهملة، كأنّه تصغير جمع عنبسة، وهو موضع من أداني الشام"، والعَنْبَسَةُ: نعتٌ للأسد من العَبُوس كما قال أهل اللغة (تاج العروس: عنبس ٢٨٧/١٦)، وضابط تصغير الرباعي كما حكاه أهل التصريف على وزن "فُعَيْعِل"، ولعل غرض التصغير هنا: "تقليلُ ما يجوز أن يُتوهّم أنّه

كثيرٌ"[٣٦] وأعتقد أن الرأي في استعمال (كأنه) هو توجيه القارئ لضبط الاسم على وزن التصغير، وربما للإيحاء بدلالة الاسم وسبب التسمية.

ومثلُ ذلك كثيرٌ في المعجم، في التصغير وغيره من طرق الضبط اللغويّ، وسيأتي بيانُ غيره في موضعه، مما يستلزم دراسةُ مفرداتِ الاشتقاق في هذا الشأن، وأسباب تصغير كثير من أسماء الأماكن والمعالم والوديان والجبال والأنهار والدواب وغيرها، نحو: "الظُّرَيْبَة: بضمّ أوّله، وفتح ثانيه، على لفظ التصغير، كأنّه تصغير ظربة: موضع بالشام، فيه مات سعيد بن العاصي بن أميّة".[٣٧] (٩٠٣/٣)، حيث استخدم تعبير (على لفظ التصغير) أو أداة التشبيه (كأنه)، مما يؤكد حرصه على تأكيد هدفه في الضبط اللغويّ للكلمة، وإلا لفصّل القولَ في ماهية تصغيره أو دلالة الكلمة أو أصل اشتقاقها، أو ذكر ما يتعلق بها من أحوال.

- **الإبدال الصوتي:**

الإبدال سمةٌ من سمات اللهجات، وسنةٌ من سنن العرب في كلامهم، يقومون فيه بإقامة بعض الحروف مقام بعضها [٣٨]، إما ضرورةً أو صنعةً أو استحسانا[٣٩]، أو هي لغاتٌ مختلفةٌ لمعانٍ متفقةٍ تتقارَبُ اللفظتان في لُغتين لمعنى واحد حتى لا يختلفا إلا في حرفٍ واحد[٤٠]، وهو لا يختص فقط بالحروف التي ذكرها العلماءُ في مصنفاتهم، بل يتجاوز ذلك لإبدال حروف أخرى، وما ذكره العربُ شواهدَ تمثل الظاهرة فقط[٤١] لعللٍ منها تقارب المخارج أو الصفات أو هما معا، "ومنها ما يجوز بعضه مكان حرف واثنين وثلاثة وليس كل الحروف كذلك" [٤٢]. وحول ذلك خلافٌ بين العلماء، ينظر في موضعه من مصنفاتهم المشار إليها [٤٣].

وما يعنينا هنا هو ما فعله البكريّ في معجمه، فهل رصد الإبدالَ على أنه اختلافُ لهجات أم إبدال صوتي للحروف المتقاربة؟ وما دور الإبدال الذي ناقشه في معجمه بالضبط اللغويّ لأسماء البلاد والمواضع؟

عالج البكريّ كثيرا من الصور التي يتم فيها إبدال بعض الأصوات مكان بعض، إما لقرب المخرج، أو الصفة، أو اختلاف اللغة أو اللهجة، وقد يكون أحد الصورتين تصحيفا يقوم البكريّ بتصويبه بالحروف، وقد يحلل سبب الإبدال ودلالة كل كلمة بحرفها المبدل، أو يشير بالحروف ضبطا للكلمة وتمييزا لها عن أختها، أو ينبّه إلى كونه تصحيفا، وكثيرا ما يشير إلى وجود إبدال للحرف دون تحليل أو توضيح.

ومما جاء في إبدال الباء ميما، ما ورد في شأن كلمتي (بكة) و (مكة)، حيث ذكر البكريّ أنّ العربَ تعاقب بين الباء والميم، وأنَّ مكة هي بكة فهما لغتان، يقول: "بكة: بالباء، وهي مكّة، تبدل الميم من الباء"(٢٦٩/١)، ووفق ذلك فالكلمتان موجودتان وذكرتا في كتاب الله، لكنه لم يتوقف على ذلك، وإنما ذكر أقوال العلماء في بيان الفرق بين الكلمتين، وأن المسألة ليست إبدالا فقط، فلكل اسم منهما معنى مختلف، "وقال عطيّة: بكّة: موضع البيت، ومكّة: ما حواليه ... وقيل: بل هما اسمان لمعنيين واقعان على شيء واحد، فاشتقاق مكّة لقلّة مائها، من قولهم امتكّ الفصيل ضرع أمّه إذا استخرج ما فيه. هذا قول ثعلب وابن دريد. وقال المفضّل: سميت مكّة لأنّها تمكّ الذنوب، أي تستخرجها، وتذهب بها كلّها، من قولهم: مكّ الفصيل ضرع أمّه. قالوا: وسمّيت بكّة لأنّ الناس يتباكّون فيها، أي يزدحمون". [٤٤] (٢٦٩/١)

وإمعانا في الضبط اللغويّ، ميّز البكريّ بين أسماء المواضع التي قد تختلط على الناس بإبدال حرف مكان حرف فيها، فقد تابع قوله في باب الهمزة والياء من كتاب الهمزة، ليميز بين (أيهب) و(أيهم) في: "أَيْهَب: بفتح أوّله، وبالهاء والباء المعجمة بواحدة: موضع في ديار غنىّ، ممّا يلي اليمامة" (٢١٧/١)، "أَيْهَم: بالميم مكان الباء: موضع ذكره أبو بكر". (٢١٧/١)، ولم يفصل القول في مكان الأخير أو قبيلته كما فعل مع الأول، غير أنه ميز بين المكانين بالإشارة إلى إبدال بعض حروفهما.

ولأنَّ أسماء المواضع والأماكن هي قائدةُ الحديث في معجمه؛ فقد عالج البكريّ كثيرا من صور الإبدال فيها، وميّز عندها بين التصحيف واللغات في الاسمين، نحو ما أشار إليه في إبدال الصاد والسين في نحو: "رُصاغ: بضمّ أوله، وبالغين المعجمة: موضع ذكره أبو بكر. قال: ويقال رساغ، بالسين"(٦٥٤/٢)، حيث أبان إلى كون الإبدال لغتين عند العرب، وهو ما أشار إليه الزَّبيدي: "الرِّصاغُ، ككِتَابٍ: لُغَةٌ فِي الرِّساغ للحَبْلِ قالَ ابنُ السِّكِّيتِ: هُوَ لُغَةُ العامَّةِ" (تاج العروس: رصغ ٤٨١/٢٢)، ووضحه قبله ابن جني في سر الصناعة بقوله: "فيجوز أن تكون الصاد فيه لغة، ويجوز أن تكون بدلا من سين سهلب، لأنه أكثر تصرفا من صهلب ...وإذا كان بعد السين غين أو خاء أو قاف أو طاء جاز قلبها صادا، وذلك قوله تعالى: "كأنما يساقون" ويصاقون"[٤٥]. كما ميّز بين ما كان مصحّفا وما كان لغة، نحو: "تَلْقُم: بفتح أوّله، وإسكان ثانيه، بعده فاء مضمومة وقد تفتح. قال الهَمْداني: والناس يصحّفون فيه، فيقولون: تلثم بالثاء". (٣١٨/١)

كما ذكر البكريّ إبدال الصاد زايا في نحو: "بُصاق: بضمّ أوّله، وبالقاف، معرفة، لا تدخله الألف واللام: موضع قريب من مكّة. وبصاق الإبل: خيارها... «بزاق» بالزاي، وهو بالصاد أعرف. وبُصَاق الإنسان بالصاد والزاي معروفان" (٢٥٣/١)، وإن كان ابن جني في سر الصناعة له رأي في مسألة أصلية أحد الحرفين، يقول: "فليس أحد الحرفين بدلا من صاحبه، لأن الأصمعي قد أثبتهما معا، ولم يجعل لأحدهما مزية على صاحبه، وإذا ورد في بعض حروف الكلمة لفظان مستعملان، فالوجه وصحيح القضاء أن نحكم بأنهما كليهما أصلان منفردان، ليس واحد منهما أولى بالأصلية من صاحبه، فلا تزال على هذا معتقدا له حتى تقوم الدلالة على إبدال أحد الحرفين من صاحبه، وهذا عيار في جميع ما يرد عليك من هذا، فاعرفه وقسه تصب إن شاء الله" [٤٦].

وهناك مواضع كثيرة في إبدال الحروف ذكرها البكريّ باعتبار اهتمامه بذكر الأماكن والمواضع في بيئات العرب المختلفة[٤٧]، خصوصا مع كثرة نقوله عن اللغويين والعلماء، الأمر الذي تظهر فيها ظواهر لهجية تحتاج دراسة مستقلة لتحليلها، خصوصا مع اكتفاء البكريّ بالرصد والنقل في كثيرٍ من صور هذا الإبدال دون تحليل أو نسبة إلى بيئة محددة على خلاف ما صنعه بعض اللغويين أمثال الأخفش وابن السِّكِّيت، نحو ما ذكر في: "الدَّثْنيّة: بفتح أوّله وثانيه، بعده نون وياء مشددة: بلد بالشام ... وقال أبو عليّ القالي: الدّفنيّة والدّثنيّة: منزل لبني سليم، نقلته من كتاب يعقوب في الإبدال". (١٦٥/١)

- **الضبط بالوزن الصرفي والنِّسْبَة والمصادر وصيغ المشتقات:**

تُنبِئُ هذه الفكرة عن عالم لغوي فذ يعي أبعاد لغته ويحيط بأصولها وأبوابها؛ حيث استخدم البكريّ الميزان الصرفي باعتباره وسيلة من وسائل تحقيق هدفه من إنشاء المعجم، وهو تحقيق الضبط اللغويّ للكلمة، وإزالة الاستعجام عنها بكل الوسائل اللغوية المتاحة، فكان الميزان الصرفي الذي لا تكاد تخلو منه أسماء البلاد والمواضع إلا قليل. وعلى الرُّغم من ضبط الكلمة بالحروف ضبطا دقيقا ينتفي معه التصحيف، فإنَّ زيادته

لبيان بناء الكلمة ووزنها آكدٌ في إزالة اللبس والخلط الذي يقع بين المتشابهات من الأسماء والأوزان.

وهو في معالجته لهذا الأمر لم يكتف ببيان وزن الكلمة حتى ينضبط نطقُها بميزانها الصرفي، أو يُعرفَ صحيحُها من مُصْحِفِها، ولتنجوَ الأسماءُ من اللحن تحقيقا لأهداف علم التصريف – فالمعلوم أن علم التصريف به يُعرف ذوات الكلمات وبنيتها واشتقاقها قبل تركيبها – وإنما عالج كثيرا من القواعد الصرفية التي تخدم ضبط الكلمة، نحو ما ذكره في:"تِرْباع: بكسر التاء، وبالباء المعجمة بواحدة، وعين مهملة: موضع في ديار بني تميم من اليمامة ... وكلُّ ما جاء من الأسماء على تِفْعَال، فإنّما هو بكسر التاء، نحو تِبْرَاك وتِعْشار" (٣٠٧/١)، ولم يذكر البكريّ الخلاف حول هذا الوزن، أو أنَّ الأصل فتح التاء (كما رأى البعض)، أو كما ذكر بعضهم: "ولم يأت على (تِفعال) بكسر التاء إلا ستة عشر اسما" [٤٨]، لكنّ ضبط الكلمة ضبطا بالحروف، والتأكيد على وزنها بكسر أولها، ثم استدعاء أخواتها الأخريات على نفس وزنها، يزيد الضبط اللغويّ لاسم الموضع بيانا وتوضيحا، خصوصا مع كون كسر أوله ليس الأصل، وإنما الفتح قياسا على قواعد التصريف الذي أثبتها العلماء:" كل ما جاء على زنة تَفعال فهو بفتح التاء إلا تبيان، وتلقاء، والتنصال..."[٤٩]

وما يهمنا في المقام هو استخدام الوزن الصرفي ضبطا للأسماء في المعجم؛ حيث جاء تعبير (على وزن) نحو: (٥٢٥) مرة، وجاء (على بناء) نحو: (٨٤) مرة، وهو فقط ما رصده البحث عَدًّا، بخلاف ما جمعه من أوزان مختلفة ومتنوعة وردت في ضبط أسماء الأماكن والبلاد، خصوصا الأوزان التي يندر إلْفُها في المصنفات، وهي كثيرة بالمعجم، ويعضّد بعضها بأقوال العلماء، واختلافهم حولها، حتى تنماز أسماء المواضع عن بعضها، وهو غاية المعجم وهدفه، نحو ما جاء في: " "الإسْحمانُ: بكسر أوّله وإسكان ثانيه، وكسر الحاء المهملة، على وزن إفْعِلان من السُّحمة. وهو جبل ... هكذا ذكره سيبويه في الأمثلة مع إمّدان، وهو موضع أيضا ... وقال كراع: أسحَمان بفتح أوّله، وفتح الحاء: جبل، قال: ولا مثال له إلّا يوم أروَنان، أي كثير الجلبة، من الرّون وهو الجلبة، وأخطَبان طائر، وعجين أنبخان غيره: أي فاسد حامض منتفخ. وقال غيره: يوم أرونان، أي شديد. وقال سيبويه: وممّا جاء على أفعلان: عجين أنبخان، ويوم أرونان، ولا نعلم غير هذين". (١٤٨/١)

واستخدم البكريّ الوزن الصرفي أيضا حكاية للنطق المختلف لبعض المواضع؛ مع ذكر الضبط المختلف للاسم؛ فموضع: ""أشْمَس: بفتح أوّله وإسكان ثانيه، وفتح الميم وضمّها معا، بعدها سين مهملة، على وزن أفعَل وأفعُل، وهو جبل في شقّ بلاد بني عقيل". (١٥٩/١-١٦٠). كما أنه يستعين على صحة ضبطه للاسم بالوزن الصرفي واشتقاق الكلمة؛ نحو ما جاء في: "ألْمَلْمُ: بفتح أوّله، قال أبو الفتح: هو فَــعَلْعل بفتح أوّله كصمحمح، ولا يكون من لفظ لملمت، لأنّ ذوات الأربعة لا تلحقها الزيادة في أوّلها إلّا في الأسماء الجارية على أفعالها، نحو مدحرج. ويقال أيضا يلملم، وكذلك القول فيه، لأنّ الياء بدل من الهمزة". (١٨٧/١)، ومثله ما ذكره في: ""ألومَة: على وزن فعُولة، بفتح أوّلها، وبالميم بعد الواو ... قال أبو الفتح: ألومة فعولة من لفظ الألم، ولا يكون من لفظ اللّوم، لأنّها كانت تكون مصحّحة ألومة، كما تقول أعين، جعلوا التصحيح أمارة للاسم، وفصلا بينه وبين الفعل". (١٨٨/١)

والحقيقة أن الوزن الصرفي في المعجم يحتاج إلى دراسات مستقلة تتسع لجميع قضاياه، وهي كثيرة؛ فالبكريّ مثلا ناقش تعدد الوزن الصرفي وفق أصل الكلمة في غير موضع نحو: "أوران: بفتح أوّله، وإسكان ثانيه، وبالراء المهملة، على وزن فعلان، أو أفعال، وهي بئر معروفة بناحية المدينة" (٢١١/١)، فالاسم له وزنان وفق أصله: (أوران – أفعال – من أصل ورن) (أوران – فعلان – من أصل أور)، لكنه لم يذكر ذلك في معالجة الموضع، وانشغل بالمادة الموسوعية التي ذكر فيها الموضع في قصة تتعلق بالنبي (ﷺ).

وينتبه البكريّ إلى قيمة الوزن الصرفي في تحديد نسبة الكلمة وعربيتها أو عجمتها؛ حيث يستشهد بكلام سيبويه في "أوقضى: بفتح أوّله، وبالقاف والضاد المعجمة، على مثال أفعلى. على أن سيبويه (رحمه الله) قد قال: لا نعلم في الكلام على بناء أفعلى إلّا أجفلى؛ وأظنّه اسما أعجميّا". (٢١٣/١)

كما جاء التعبير عن المصدر واسم الفاعل واسم المفعول ضعيفا، وغالبه حكاية لأوزان أسماء المواضع والبلاد في المعجم، والأمر فيه أقربُ لما تم تناوله في الوزن الصرفي، غير أن مصطلحات التعبير عنه جاءت متعددة؛ فتارة يصرّح بالوزن مباشرة بمصطلح (فاعل) (٨٥٢/٣) (مفعول) (١٢٦٢/٤)، وتارة يعدد:(على بناء فاعل) (٢٢١/١) (على بناء مفعول)، ومثل ذلك في (على مثال فاعل) (على وزن فاعل) (٢٢٢/١)، (على لفظ فاعل) (٩٢/١) (١٢١٦/٤)، أو (على لفظ فاعلة)، وجاء جل ما كان عن المصدر في بعض الأسماء باستعمال (كأنه مصدر) في (١٨١/١)، أو الذي هو مصدر في (٨٣٨/٣)، في مواضع قليلة ونادرة لا تزيد عن خمسة مواضع، ويمكن القول إنها تعابير مترادفة في الاستخدام عنه، تحكي وزن الاسم ولا تحمل دلالة أخرى، رغبة في الضبط اللغويّ لاسم الموضع، ولا يوجد فيها تحليلات لغوية أو توجيهات غير الرغبة في حكاية وزن الاسم ضمانا لضبطه اللغوي.

أما عن النِّسبة فهي أيضا إحدى وسائله في ضبط الأسماء والمواضع أو شرحها وبيان بيئتها حتى نتلمّس نطقها بمعرفة البيئة، وهو لا يفطنُ إليه إلا أهلُ اللغة، وقد عُنِيَ البكريّ بذكر النسب للأسماء والأماكن والمواضع والبلاد والآبار والمياه والثياب والأشخاص ونحوه، وذكر كثيرا من نِسبة الأشخاص إلى بلادهم أو مواضع أو أماكنها، وتعددت المصطلحات التي تعبر عن ذلك في معجمه؛ فترددت مصطلحات (منسوب) و (النسب إلى) و (يُنسبُ إلى) و (منسوبة) واشتقاقاتها، وعالج بعضا من مسائل النسبة وقواعدها، بما يخدم هدفه في معجمه وهو تحقيق الضبط اللغويّ للاسم، وبيان صحته وسلامته، ومن ذلك نسبته إلى ما ينتمي إليه، حتى يُعرفَ موضعه، ويسلمَ من التصحيف.

وجات النسبةُ سندا للضبط بالحروف في معجمه، وقد تأتي جنبا إلى جنب معه، وقد يُوضّح نِسبة الاسم بمفرده؛ جاء في: "الجُراويّ: بضم أوله، وبالواو، وتشديد الياء، منسوب؛ وهو ماء". (٣٧٤/٢)، لكنه لم يذكر نسبته لمكانه، وإنما أشار لطبيعة تركيبه وبنائه، كما أنه قد يأتي بصيغ مختلفة للاسم المنسوب في نسبته، على غير قاعدته المعروفة في النَّسب، وينص على ذلك، مثل ما فعل في: "صَعْدة: بفتح أوّله، وإسكان ثانيه، بعده دال مهملة، بعدها هاء: مدينة باليمن معروفة ... والنّسب إليها صاعديّ. وهذا من تغيير النّسب"(٨٣٢/٣)، حيث جاء مدَّ الصاد المفتوحة بألف فاصلة في الكلمة، وذلك لم أطلع عليه في قاعدة، مما يحتاج بحثا وإحاطة.

وتوضيح النِّسبةِ عند البكريّ مدخلٌ لبيان أوجه نطق الكلمة، والاستئناس بأقوال النحاة واللغويين حول نطقها، مع ما يشمله بيانُها من ضبط بالحروف، ووزن صرفي؛ ففي بيان ضبط (إبْيَن) وضح البكريّ نسبته إلى اسم رجل في الزمن القديم، وإليه يُنسب بلاد (عدن إبين من بلاد اليمن)، واستعان ببيان وزنه وضبطه (بكسر أوله، وإسكان ثانيه، بعده ياء معجمة باثنتين من تحتها مفتوحة ثم نون...وذكره سيبويه في أبنية، بكسر الهمزة على وزن إفْعل)، لكنه ذكر قول أبي حاتم عن أبي عبيدة هل بفتح الهمزة أو كسرها، فأشار إلى كونهما لغتين جميعا، وأضاف أن الفتح (أبين) منسوب إلى أبين بن دي يَقْدُم بن الصوار. (١٠٣/١)

وشأنُ النِّسبة في المعجم شأنُ غيرها مما سبق بيانه، يحتاج إلى عمل مستقل، يتم فيه تحليل قواعد نِسبة المواضع والبلاد، وما خرج عنها من شواذ، وبيان وجه شذوذه، أو وجاهته اللغوية؛ أو توضيح الاختلاف بين القبائل العربية في ضبط الحروف او نسبتها او تصغيرها، وهو عمل اللهجات والدراسات المتخصصة فيها، خصوصا مع إشارة البكريّ أحيانا إلى أكثر من وَجْهٍ في النسبة، دون ترجيح شيء منها، أو وصف ما حدث لها من إعلال أو إبدال؛ كما جاء في: "طُرّان: بضمّ أوّله، وتشديد ثانيه: جبلٌ فيه حمام كثير، وإليه تنسب الحمام الطّرّانيّة. ويقال: طورانيّة، كأنّها نسبت إلى الطّور" (٨٨٩/٣)، فهل تم إبدال الواو في الثانية، وإدغامها في الراء فصارت الأولى؟ أم أصابها وجهٌ آخر من التصريف ونحوه؟

وتنوع بيان النسبة إلى الأسماء المختلفة وتوضيحها شأنُ البكريّ، فمن بيان نسبته للمواضع والديار والقبائل:" الأباتر: بفتح أوله وثانيه، وبعده ألف وتاء مكسورة معجمة باثنتين من فوقها، وراء مهملة: موضع من ديار بني أسد " (٩٤/١)، ومثله: "أباريات: بضم الهمزة، وراء مهملة مكسورة، بعدها ياء أخت الواو، على وزن فُعاليات: موضع في شقّ ديار بني أسد (٩٤/١)، ومن بيان النسبة إلى الأشخاص وهو كثير: "أبهر: بفتح أوله، وإسكان ثانيه، بعده هاء مفتوحة، وراء مهملة: موضع من الجبل، إليه ينسب الفقيه المالكي البغداديّ: أبو بكر محمد بن عبد الله بن صالح الأبهريّ" (١٠٢/١)، ونحوه: "أخَلّة: بفتح أوله وثانيه، وفتح اللام أيضا، وتشديدها: موضع في ديار رعين باليمن، سمّي بأخلّة بن شرحبيل بن الحارث بن زيد بن يريم ذي رعين" (١٢٥/١)، وأيضا: "أريح: قرية بالشام، وهي أريحاء، سمّيت بأريحاء بن لملك ابن أرفخشد بن سام بن نوح" (١٤٣/١) و (٢٩٠/١)، ومواضع كثيرة تحتاج دراسة وبيانا وتوضيحا ليس مقامه في هذا البحث المتواضع.

كما كان لبيان صيغ الاسم، أو مجيئه على صيغ المشتقات المختلفة، وتوضيح أبنية الجموع، كذلك مفرد الكلمة وتثنيتها وجموعها المختلفة، وشرح المقصور فيها من الممدود، والمذكر من المؤنث، وأبواب الصرف المختلفة، كل ذلك وغيره كان له دورُه في الضبط اللغويّ للأسماء في المعجم، وسيأتي.

• الضبط اللغويّ بالإشارة إلى واحدة الاسم وتثنيته وجمعه:

جاءت حكاية (مفرد الاسم) أو(تثنيته) أو(جمعه) هنا في مسألة الضبط اللغويّ مؤازرةً لكل أشكال الضبط اللغويّ لأسماء المواضع والبلدان، حتى في استعمال أداة التشبيه (كأنه جمع) (على لفظ الجمع) (على لفظ المثنى) فإنه جاء أيضا لتوجيه عقل القارئ إلى ضبط الكلمة ونطقها على شكل هذا الجمع أو التثنية أو نحوهما، نحو ما ورد

في: "الأقطانيّون: بفتح أوّله، وبالطاء المهملة، كأنّه جمع أقطانيّ: موضع معروف بناحية الرّقّة" (١/١٨١)، والسؤال لماذا جاء اسم المكان كأنه جمع أقطاني، فهل هناك أماكن أخرى مفردة مثلا؟ ولمـــّا تعددتْ هذه الأماكن بنفس الاسم جُمعت وأطلق على المكان؟! ويبقى تساؤل آخر: أليس من شروط جمعه عند النحاة أن يكون مذكرا عاقلا، أم أن الاسم غير خاضع لهذه القاعدة التي تحتاج معالجة وتوضيحا، فلعله أعجميا مثلا أو لعل هناك أسبابا أخرى.

ويحتاج تأصيل أبنية الجموع في المعجم وتحليلها ودراستها إلى عمل مستقل، وهو مهم لتأصيل استعمال أبنية الجمع أو حكايتها في أسماء البلاد والمواضع، ومعرفة القياسي من السماعي من الجديد المنفرد في الاستعمال، للخروج بنتائج مرضية في هذا الباب الصرفي، حتى الجموع التي عالجها البكريّ في معجمه يمكن دراستها وتصنيفها تصنيفا صرفيا وفق أنواعها وأوزانها، وعلى الرُّغم من أنه لم يصرح بكونها جموعا بل شبهها بها، فإنه يمكن تصنيف أبنيتها لدراستها دراسة صرفية مستقلة، خصوصا الجموع التي عالج فيها طبيعة أبنيتها الصرفية، أو أشار إلى وزنها، أو استأنس بأقوال اللغويين حولها، كما فعل في: "أسفُف: بفتح أوّله وإسكان ثانية وضمّ القاف، قال كُراع: أفعُل من أبنية الجموع، لم يأت واحدا إلّا في أسماء مواضع شاذّة، وهي أسفُف، وأدْرُح، وأضْرُع. وقول كراع: هذا حجّة لمن أنكر الفتح في أسنُمة". (١/١٤٩)

ومن أبنية جموع الكثرة التي ذكرها البكريّ مباشرة: "الأرْبَعاء: بفتح أوّله، وفتح الباء المعجمة بواحدة، والعين المهملة، مثل اسم اليوم. قال الأصمعيّ: اليوم الأربَعاء بفتح الباء، ولا نعلم الأربِعاء بكسرها إلّا في جمع ربيع، مثل نصيب وأنصِباء، ولم يأت من هذا البناء غيره، وقال كراع: هو الأرُبعاء، بضمّ الهمزة والباء: اسم موضع". (١/١٣٥)، وهنا قد يتمايز الضبط اللغويّ بين اللغويين ليُعْلَم الفرقُ بين دلالة اليوم أو دلالة كونه لغة عند العرب عند فتح الباء، وبين اسم الموضع عند ضمها، وعند نفي كونه لغة في حالة الكسر كما في رأي اللغويين هنا.

وقد ورد مصطلح (جمع) نصاً نحو (٢٢٩) مرة ليست جميعا لحكاية الجمع ولكنها تعداد جمعي فقط للمصطلح، ما بين (جمع) مباشر، أو (على لفظ الجمع)، أو (كأنه جمع)، وجاء عَضُدًا للضبط بالحروف وللوزن الصرفيّ نحو: "النِّقاب: بكسر أوّله، على لفظ جمع نَقْب: موضع بين المدينة ووادي القرى" (٤/١٣١٩)، وجاء قليلٌ منه مفصّلا بقاعدته وحكاية اختلاف نطقه وضبطه، وكثيرٌ على لفظ الجمع مباشرة أو تشبيهه به: " النّصاحات: بكسر أوّله، وبالحاء المهملة أيضا، كأنّه جمع نصاحة: جبال من السّراة" (٤/١٣٠٨)، وباستخدام كأنه: "مياسر: بفتح أوّله، وكسر السين المهملة، بعدها راء مهملة، كأنّه جمع ميسر: موضع بين رحبة والسّقيا، من بلاد عذرة" (٤/١٢٨١)، وقد يكتفي بضبط الاسم بذكر حكاية لفظه على وزن الجمع أو كأنه جمع، أو الدمج بين الوزن الصرفي والإشارة إلى تشبيهه بالجمع لضبط نطق الاسم)، نحو: "الأذكار: على وزن أفعال، كأنّه جمع ذكر) (١/١٣٢)، و"الأذنبة: كأنّه جمع ذنوب، وهي مياه محدودة" (١/١٣٢)، "الأراك: بفتح أوّله، على لفظ جمع أراكة: موضع بعرفة" (١/١٣٤)، "الأرانب: على لفظ جمع أرنب: رمال منحنية" (١/١٣٥)

وأنواع الجموع التي ذكرها البكريّ نصا صراحة في معجمه ليست كثيرة، وإن جاء حكاية أسماء المواضع والبلاد على أبنية كثير منها، نحو ما ذكره بشأن التكسير في قوله: "ويُروى علًا أطرُقا، من العلوّ؛ وجمع طريق على أطرُق يدلّ على تأنيثه، لأنّه تكسير

المؤنث، كعِناق وأعنُق، وعُقاب وأعقُب" (١٦٨/١) أو: "الرِّساس: بكسر أوّله، على لفظ تكسير رَسّ". (٦٥١/٢)، كما ذكر جوانبَ من أبنية الجموع وأوزانها، وناقش بعضا من مسائلها وآراء اللغويين والنحويين حول هذه الأبنية، نحو ما ذكره في: "أسقُف: بفتح أوّله وإسكان ثانية وضمّ القاف. قال كراع: أفعُل من أبنية الجموع، لم يأت واحدا إلّا في أسماء مواضع شاذّة، وهي أسقف، وأذرح، وأضرع. وقول كراع هذا حجّة لمن أنكر الفتح في أسنُمة ... وقد روي هذا الاسم بفتح القاف وضمّها في شعر الشّمّاخ...ولم أره بفتح القاف إلّا هنا" (١٤٩/١)، ومثله في (أضرُع) (١٦٥/١)، وناقش الأبنية والاوزان وأوجهها في (أسنُمَة) (١٤٩/١-١٥٠).

حتى إنه عالج بعض إعراب الجموع حال حديثه عن أسماء بعض المواضع وتوجيهها؛ نحو التطرق لإعراب جمع المذكر السالم، وهو أمرٌ عجيبٌ أن يعالج البكريّ كلماتٍ على أنها جمع، وأخرى كأنها جمع، وثالثة يذكر إعرابها وفق قواعد جمع الذكور، وليس موطن العجب غير أن الأمر يحتاجُ تعليلا لمعرفة طبيعة هذه الكلمات التي أطلقت على أسماء المواضع والأماكن، وجاء بعضها على صيغ المفرد والمثنى والجمع؛ فالوزن والإعراب والاسم على وصف الجمع يحتاج إلى تحليل لا شك، نحو اسم: "سَيْلَحِين: بفتح أوّله، وإسكان ثانيه، وفتح اللام، وكسر الحاء المهملة، على وزن فيعلين، وإعرابه في النون، ومن العرب من يقول سيلحُون، وإعرابه إعراب الجمع المسلم، ونونه أبدا مفتوحة. وهو موضع بالحيرة" (٧٧٢/٣)، وبذلك استخدم البكريّ بعضَ تحليل الجموع في أسماء البلاد والمواضع ضبطا لغويا لاسم الموضع، وحلل القول في حكاية الجمع وبنائه وطرق نطقه واختلاف لهجاته وأنواع الجموع فيه بل وإعرابه أحيانا، ليُعلمَ ضبطُ الاسم وتوجيه نطقه.

والحديث عن الجمع يسبقه القول عن المفرد والمثنى؛ فقد وردت مصطلحات (واحدة) لبيان مفرد الاسم، نحو: "الأقحوانة: بضمّ أوّله، على لفظ الواحدة من الزهر" (١٧٩/١)، و"البلدة: على لفظ الواحدة من البلدان: هي منى" (٢٧٤/١)، و"البيضة: على لفظ الواحدة من البيض" (٢٩٦/٢)، فاستعمال على لفظ الواحدة هنا طريقة ضبط لغوي تصرف النطق إلى ضبطه، لكنه كان يترك بعضها دون ضبط خصوصا مع تكرار مفردها نحو: "أناصب: جمع أنصاب، وهو الأعلام، واحدها: نَصْبٌ، ونُصْبٌ، ونُصُبٌ". (٥٤٩/٢) وكان ينبغي الضبط بالحروف لجمع الجمع هذا لتحديد علامات الضبط في مفرد أناصب، وقد قمتُ بضبطها هنا من النسخة المحققة للمعجم، والتأكد منها في المعجمات العربية.

وجاء (على لفظ التثنية) للمثنى، مثل: "أجنادين: بفتح الهمزة والنون والدال المهملة، بعدها ياء ونون، على لفظ التثنية، كأنّه تثنية أجناد: موضع من بلاد الأردنّ بالشام، وقيل: بل من أرض فلسطين، بين الرّملة وجيرون" (١١٤/١)، والملاحظ أن الكلمة على لفظ وليست مثنى، لأنه لا مفرد لها، وبذلك يكون استعمال التعبير على لفظ المثنى هو لحكاية شكل الكلمة وضبط حروفها، خصوصا مع انتهاء الاسم بالألف والنون على شكل المثنى وليس بمثنى، مثل كلمة (الدَّونكان: على لفظ التثنية، بفتح أوّلهما: واديان في ديار بني سليم)، ولكن ما دام أنهما واديان بالفعل أي مثنى فلمَ قال على لفظ التثنية؟! فهو – أحيانا – ينص للكلمة التي لها مثنى أنها تثنية كذا، أو ينص على ما جاء على لفظه ونطقه وشكله فيقول: (على لفظ المثنى) وإن كان في ذلك ما يخالفه كما رأينا في (الدونكان)، كما

جاء استعمال (على لفظ التثنية) أو المثنى دون إشارة إلى مفرد الكلمة، أو توضيح طبيعة تثنيتها، أو مفردها الذي تم تثنيته، ومن ثم يكون استعمال ذلك حكاية لضبط الكلمة وليس لبيان التثنية فيها.

ويبدو أنه لا ضابط في استعمال (كأنه) أو (المثنى) و(المفرد) مباشرة، إلا أن يكون متأكدا من التثنية فيذكرها مباشرة، أو يكون غير متأكد فيذكر كأنه، ذلك أنه يتكلم عن أسماء مواضع وليس مثنى لفظ، وبالتالي التشبيه أنسب في هذا المقام، فهو يصرح بالتثنية أحيانا نحو: "الأخْرَجَان: تثنية أخرج بالراء المهملة وبالجيم: جبلان معروفان" (١٢٢/١)، و"الأخْرَمَان: تثنية أخرم، بالراء المهملة والميم: جبلان من ديار بني باهلة" (١٢٢/١)، "الأريمان: بفتح أوّله، وبالياء أخت الواو، تثنية أريم: موضع" (١٤٥/١)، "الأشهبان: تثنية أشهب: جبلان متقابلان بنجد". (١٦٠/١)

الضبط اللغويّ بذكر المذكر والمؤنث للاسم:

جاء التعبير عن الأسماء المؤنثة في أسماء البلاد والمواضع معبرا أيضا عن ملمح من ملامح الضبط اللغويّ لها؛ فقد عبَّر البكريّ عن بعض أسماء الموضع بالإشارة إلى مؤنثها بصيغ إما (مؤنث كذا) أو (تأنيث كذا) أو الإشارة إلى أنه يذكر ويؤنث، وكل هذه المواضع تقريبا لا يوجد بها غير هذا الملمح في ضبط الاسم غير الإشارة أحيانا إلى عدم صرفه، وهو ما يتضمن المؤنث الحقيقي والمجازي والممدود أيضا.

وأمثلة ذلك في المعجم قليلة نحو: "كَداء: بفتح أوّله، ممدود لا يصرف لأنّه مؤنّث: جبل بمكّة" (١١١٧/٤)، أو "طِلحام: بكسر أوّله بالحاء المهملة. وقال الخليل هو بالخاء المعجمة: أرض، وقيل اسم واد ... قال أبو حاتم: لم يصرفه لأنّه اسم لشيء مؤنّث ولو كان اسم واد لا نصرف". (٨٩٣/٣)، وهنا يتم توظيف التأنيث في بيان صحة الضبط لاسم الموضع؛ ما بين ترجيح أنه اسم أرض مؤنثة، ولذلك لا ينصرف للتأنيث، أو نفي كونه اسم واد ينصرف، ومثل ذلك في "بعلبك: بالشام معروف، الأغلب عليها التأنيث؛ ويجوز في إعرابها الوجوه الثلاثة؛ التي تجوز في حضرموت" (٢٦٠/١)، وهنا الإشارة إلى تغليب التأنيث، ومن ثم يقع المنع من الصرف لعلته أو لعجمته.

كما أشار البكريّ بذكر المؤنث والمذكر في أسماء المواضع إلى شيء من اللغات أو توجيه الكلمة للانصراف من عدمه نحو: "شرك: بكسر أوّله، وإسكان ثانيه: مؤنّث لا يجرى إلّا في لغة من يجرى هند: اسم بلدة"(/٢٦٠)، ولأن البكريّ عُنِيَ أيضا بالنقول الكثيرة عن اللغويين؛ فقد جاءت ترجيحاتهم فيما ذكروه ترجيحا للبكري في ضبط الكلمة أيضا في معجمه، نحو ما جاء في: دَحْل: ... قال أبو حاتم: دحل: اسم أرض أو شيء مؤنّث، كالعين أو نحوها، ولذلك لم يصرفه" (٥٤٥/٢)، والإشارة للمذكر من أسماء المواضع جاء عَرَضا أيضا في ثنايا حديثه عن بعض المواضع أو بعد ذكر تأنيث الكلمة نحو:" بحيرة طبريّة: معروفة. والبحر مذكّر بلا خلاف، وتصغيره «بحير» بلا هاء، إلّا أنّ هذا الاسم لزمته الهاء" (٢٢٩/١)

الضبط اللغويّ بتسمية المقصور والمنقوص والممدود:

اعتمدت تسمية أسماء البلاد والأمكنة على بيان نطق الحرف الأخير فيها، وتحديد ماهيته، إسهاما في الضبط اللغويّ لها، وصيانة من اللحن والتصحيف فيها، وقد وردت كثيرٌ من أسماء البلاد والمواضع والأمكنة على بنية هذه الأسماء، ونصَّ البكريّ عليها نصا، واكتفي كثيرا بضبط الاسم بحكاية لفظ "ممدود"، "منقوص"، "مقصور"، وأحيانا يقول: " بالمد" للحرف المفتوح قبل الألف ضبطا له نطقا وكتابة.

(والممدود) هو ما عرفه المبرد بقوله: "فَأما الْمَمْدُود فَإِنَّهُ يَاء أَو وَاو تقع بعد ألف زَائِدَة، أَو تقع أَلفَانِ للتأنيث فتبدل الثَّانِيَة همزَة؛ لِأَنَّهُ إِذا التَقَت أَلفَانِ فَلَا بُد من حذف أَو تَحْرِيك؛ لِئَلَّا يلتقي ساكنان، فالحذف لَو وَقع هَاهُنَا لعاد الْمَمْدُود مَقْصُورا"[٥٠]، وإن أشار به مرة إلى مد فتحة الحرف الصامت إلى الألف، نحو: "البثاءة: بفتح أوّله. وثانيه ممدود"(٢٢٥/١)، وأخرى إلى التقاء الهمزتين في ابتداء الاسم وما يحدث فيهما من إبدال وإدغام، نحو: "أاسك: ممدود الأول، مفتوح الثاني؛ بعده كاف: موضع ببلاد فارس". (٩١/١)

وقد جمع البكريّ بين الضبط بالحروف وتسمية الممدود في الأسماء؛ نحو ما جاء في: "الأحناء: بفتح أوّله وبالنون، ممدود على وزن أفعال" (١٢٠/١)، أو يجمع بين الممدود والضبط بالحروف والوزن الصرفي لينضبط الاسم: "الثّدواء: بفتح أوّله، وإسكان ثانيه، ممدود، على مثال فعلاء" (٣٣٧/١)، أو يجمع بين الإشارة إلى المد وتصغير الكلمة:"الشّويلاء: على لفظ التصغير أيضا ممدود" (٨١٧/٣)، ولم يأت الممدود فيما اطلعت عليه متفردا في حكاية ضبط الكلمة إلا كان في صحبته معيناتٌ من الضبط اللغويّ مما سبق بيانه من وزن أو ضبط بالحروف (٢٤٨/١) أو مشتق أو تصغير أو ذكر التأنيث أو التذكير(٢٦٤/١) أو نحو ذلك.

ونادرا ما يشير الممدود فيما ذكره البكريّ إلى بعض لغات الاسم مما يوضح ضبطها أو نطقها، فقد جاء في: "بدا: بفتح أوله، مقصور، على مثال قفا وعصا: موضع بين طريق مصر والشام ... وقد ورد بدا في شعر زيادة بن زيد ممدودا، فلا أدرى أمدّه ضرورة، أم فيه لغتان؟" (٢٣٠/١)

وجاء حكاية اسم البلد أو الموضع بالإشارة إلى كونه مقصورا أو منقوصا ضبطا لغويا للأسماء مع ما يعينها من وسائل ضبط أخرى تشمل الضبط بالحروف أو الوزن الصرفي نحو ما جاء في :"أطرقا: بفتح أوله وبالراء المهملة والقاف، على وزن أفعلا، مقصور: موضع بالحجار" (١٦٧/١)، و"بيوزي: بفتح أوّله، وضمّ ثانيه، بعده زاي معجمة مقصور، على وزن فعولي: قرية بشطّ الفرات" (٢٩٩/١)، وقد يأتي نفي المنقوص ضبطا لغويا للاسم، نحو: "عاذ: بالذال المعجمة غير منقوص: موضع" (٩١٠/٣)، وإذا اكتسب المكان اسما من أصل الفعل المنقوص، فإن البكريّ يشير إلى ذلك: "عاص: بالصاد المهملة، منقوص عن لفظ فاعل، من عصى يعصى. وعُوص بضمّ أوّله، بعده واو وصاد مهملة أيضا: واديان بين مكّة والمدينة". (٩١٢/٣)

وخلاصة القول في هذا الباب الصرفي أنَّ البكريّ قام بكل وسيلة صرفية لحكاية ضبط أسماء الأماكن والمواضع والبلدان، من تصغير أو إبدال أو وزن صرفي أو مشتقات ومصادر أو بيان الأسماء المقصورة والممدودة، وغير ذلك كثير مما لم يذكره البحث وله شواهد عديدة مثل حكاية المنع من الصرف لكثير من الأسماء، وبيان المعرفة والنكرة، والاشتقاق والقلب المكاني، وغير ذلك من قضايا صرفية فيها إعلال وإبدال لا يناسب حديثها عنوان هذا البحث.

المبحث الثالث: (الضبط اللغويّ بما تفرد به البكريّ في معجمه)

لا تبتعد فكرةُ هذا المبحث عما سبق بيانه من طرق ضبط لغوي مختلفة في إطار هذا البحث غير المفصل؛ فهي قد تشير إلى كثير من طرق الضبط السابقة، ولكن بصيغة مختلفة، هذه الصيغة هي استخدام تعبير في الضبط كان البكريّ (فيما اطلعتُ عليه ولا أنفي غيره مما يحتاج تتبعا خاصا) هو من تفرد به كأحد طرق الضبط وهو أسلوب (على لفظ ...).

وحقيقة استعمال هذا الأسلوب هي استعانة البكريّ به لإزالة استبهام اسم الموضع أو المكان بربطه بما يماثله مما هو معروف ومعلوم من الأسماء والأعلام والأشياء ونحوها، ولا شك أن استعمال هذه الصيغة لا ينطبق على كل أسماء المواضع والبلاد، بل يعكس ما كان منها على اسم مشهور معروف معلوم نطقا وتركيبا، مثل الجبال ومواضع النّبْتِ والأشجار والروضات، وقد ورد فيما سبق بيانه مثل هذا التعبير في أبواب: (على لفظ التصغير) و(على لفظ الجمع) و(على لفظ التثنية) و(على لفظ المفرد)، وغير ذلك، ومنه نكشفُ صورا جديدة من عادة العرب في إطلاق التسمية على الأشياء؛ فالعرب (كما سيأتي من أمثلة وشواهد) سمَّت أسماء المواضع على أسماء أجزاء من الجسد أو أسماء الملوك، أو الأشجار أو الهيئات أو...، وبذلك يكون ضبط الكلمة باستعمال أسلوب (على لفظ كذا) إنما أتى بغرض صرف عقل القارئ اللغوي وغيره إلى نطق الكلمة التي يعرفها، وأنَّ هذا الموضع أو ذلك المكان قد جاء على ضبطها، ربما لأصول اشتقاقية بينهما كما سيأتي تحليله.

إنَّ تأمل المصطلحات التي سماها البكريّ على لفظ المواضع والأماكن التي سعى في إزالة عجمتها تقودنا إلى القضية الأصيلة وهي أصول اشتقاق الكلمات عند العرب، أو ما ذكره ابن دريد في الاشتقاق وعالجه ابن جني والسيوطي وكثير من المصنفات اللغوية القديمة، وهو باب مهم يستحق دراسته منفصلا عن هذا البحث لتأصيل الشواهد على قضية الاشتقاق عند العرب بأنموذج تطبيقي واقعي لأسماء الأماكن والمواضع التي عاش فيها العرب، وأطلقوا الأسماء عليهم من واقع حياتهم، كما يكشف عن التطور الدلالي للتسمية عند العرب.

ويتنوع استعمال تعبير (على لفظ كذا) تنوعا كبيرا ليشمل صورا كثيرة من الضبط اللغويّ، فتارة يكون اسم الموضع على لفظ المأكول لأنه سمّي باسمه، كما جاء في: "بئر أبي عنبة: على لفظ المأكول: معروفة، وهي على ميلين من المدينة" (٩٧٤/٣)، وعلى الرغم من عدم وجود ضبط بالحروف أو الأوزان لاسم البئر؛ فإن القارئ سيتأكد أن ضبط الكلمة هو (عِنَبَة) بكسر العين المهملة وفتح النون الموحدة وأختها الباء، ما دامت الكلمة على لفظ المأكول. وإمعانا في بيان ذلك فإن البكريّ كثيرا ما يكتفي بضبط اسم العَلَم أو الموضع فقط بموازنته مع ما يشاكله، فجبل: "عَوْف: على لفظ اسم الرجل: من جبال نجد" (٩٨١/٣)، ومثله على اسم الرجل: "قرنا أمّ حسّان: على لفظ اسم الرّجل: جبلان" (١٠٦٨/٣)، ووفقا لذلك فضبطُ الاسم الأول ينسجم مع فتح العين المهملة وتسكين الواو لأن ضبط الاسم عند العرب هكذا، والثاني مماثله في ضبط اسم الجبل المشتق من اسم الرجل، وهو أمر يستدعي دراسة الاشتقاق في أسماء البلاد والأماكن والمواضع؛ حيث تتعدد صوره في المعجم كما جاء في: "فصيل: بفتح أوّله، وكسر ثانيه، على لفظ الفصيل من الإبل" (١٠٥١/٣)، ومثله أيضا: "الفَيْض: بفتح أوّله، على لفظ فيض الماء". (١٠٣٦/١)

والأصل في هذا الباب هو اشتقاق أسماء كثير من المواضع والمعالم على أسماء العرب، ولا عُجب في ذلك فقد عَكَسَتْ هذه الأسماءُ طبيعة البيئةِ التي يعيشونها؛ فاختلفتْ أسماؤهم في البَوادِي والأعْرَابِ عن أسماءِ سُكَّانِ المُدنِ والحَضَرِ، وظهرت في البيئةِ الأولى أسماءٌ تحملُ معاني القوّةِ والغَلَبَةِ والقَهْرِ والشدّةِ والبأس، ولم يَتَورَّعُوا في اختيار أسماء السِّباع والطيور الكواسر ترهيبا لأعدائهم؛ فسمُّوا: (أسد)، و(ليث)، و(ضِرْغام)، و(فهْد)، و(حَفْص)، و(عُقَاب)، و(غالِب)، و(غلّاب)، و(مُقاتِـل)، و(نائِـل)، ونحو ذلك من أسماء تحملُ في أصْلِ اشتقاقها طبيعة بَيئَتِهمُ وحياتِهم وما يُكَابِدُونَهُ مِنْ أحوالَ وأقوال، كما انطبعَ أثرُ البيئةِ في خُشُونَةِ ألفاظِهِمُ، وغِلَظِ أصواتهم، وَسَعَةِ أشْدَاقِهِمُ، ورُحْبِ (غَلاصِمِهِم)[٥١]، لِتُنَاسِبَ طبيعة حياتهم في الصَّحراء وفراغها الذي تضيعُ فيه الأصواتُ المهموسةُ الرقيقةُ ، وخلاف ذلك في أسماء الحواضر مما يدرس في بابه، فانعكس كل ذلك في أسماء المواضع والأماكن والدارات كما نرى.

ومع تتبع هذا الأسلوب في الضبط اللغويّ يميل الباحثُ إلى الإشارة إلى إمكانية تصنيف أسماء البلاد والمواضع التي جاءت معه، ووضعها في مجموعات وفق نظرية الحقول الدلالية، ليتم تصنيف طرق اشتقاقها عند العرب، وبيان المجال الذي كان له الغلبة في الاشتقاق، للوقوف على عادات العرب فيه، ودراسة عوامله وأسبابه، خصوصا مع تنوعه الفريد ما بين اشتقاق أسماء أماكن على لفظ أحوال نادرة نحو: "عِشار: بكسر أوّله، على لفظ جميع عُشَراء من الإبل: موضع من أرض خثعم" (٩٤٤/٣)، وقبل ذلك على مثال الحيوانات وهو كثير أيضا نحو: "خنزير: على لفظ المحرم أكله: جبل باليمامة، معرفة لا تدخله الألف واللام" (٥١٣/٢)، والزواحف: "أفعى: على لفظ واحدة الأفاعي: موضع في ديار طيّىء، وتنسب إليها برقة أفعى" (١٧٧/١)، أو عش الطائر وهو اسم موضع كما في: "ذو العشّ: على لفظ عشّ الطائر: موضع ببلاد بني مرّة" (٩٤٤/٣)، أو أسماء الطيور نفسها وهو معروف عند العرب في اشتقاق أسماء أبنائها، خصوصا الطيور الجارحة نحو: ""العُقاب: بضم أوّله، على لفظ اسم الطائر" (٩٤٨/٣).

وتتطلب طبيعة التسمية دراسة متأنية، خصوصا مع اشتقاق كثير منها من صفات وأحوال مادية ومعنوية أيضا، فمن يتوقع اشتقاق اسم جبل من العَمَى في: "عَمَاية: بفتح أوّله، وبالياء أخت الواو، على لفظ فَعَالة من العمى: جبل بالبحرين ضخم، ولذلك قيل في المثل: أثقل من عماية". (٩٦٦/٣)، أو العَرَج في: "العوجاء: بالجيم ممدود، على لفظ تأنيث أعوج: جبل تلقاء أجأ وسلمى" (٩٨٠/٣)، وشمل ذلك الألوان أيضا: "الأخضر: على لفظ الجنس من الألوان: موضع فيه مسجد لرسول الله ﷺ، على أربع مراحل من تبوك". (١٢٤/١)

والملاحظ أنَّ كثيرا مما ورد في هذا الباب الاكتفاء بضبط أسماء الأماكن والمواضع فقط بالإشارة إلى ضبطه على لفظ المعروف من الأشخاص أو الحيوانات أو النبات أو الصفات أو الأجزاء ونحوها، نحو: "إنسان: على لفظ الواحد من الناس: ماء مذكور" (١٩٩/١)، والأعجب أن تسمى بلدة باسم: "أنف: بفتح الهمزة، على لفظ أنف الإنسان: بلد يلي ديار بني سليم، من ديار هذيل". (٢٠١/١)، أراد أن اسم الموضع الذي يذكره هو على نطق أنف الإنسان أو أنه مأخوذ منه لكن لم ينص على ذلك، حتى ما جاء بعدها من اسم موضع وهو غريب تم الجمع فيه بين تصغير الأنف وفرع الشجرة مما يحتاج تأصيلا في أصل اشتقاقه في المكان وتعليل التسمية فيه: "أنيف فرع: بالتصغير، تصغير أنف،

مضاف إلى فرع، على لفظ فرع الشجرة: موضع" (٢٠٥/١)، وهو يقتضي ضم أول أنيف على التصغير، ومثله مما تم الاكتفاء بضبطه على لفظ: "بان: على لفظ شجر البان، وهو اسم جبل" (٢٢٢/١)، و"بُسْرٌ: على لفظ البُسْر من التمر؛ قال المفجّع: وهو بلد معروف". (٢٤٩/١) وهو ضبط يقتضي ضم أوله الباء الموحدة، وتسكين ثانيه السين المهملة كما هو في نطق بسر التمر، كما يشمل الضبط بالمماثلة أسماء الرجال كما في: "بسطام: على لفظ اسم الرجل: قرية بالعراق، إليها ينسب أبو يزيد طيفور الناسك البسطاميّ". (٢٥٠/١)، وهو يقتضي كسر الباء الموحدة كما في اسم الرجل، وقد تناولناه في النسبة وغيره من أمثلة.

ونحو ذلك كثير في المعجم يقتضي كما قلنا تصنيفا وضبطا نحو: "بُطّنان: على لفظ جمع بَطْن: موضع من أرض الشام" (٢٥٩/١)؛ إذ المقياس في هذا الاسم هو ضبطه على لفظ الجمع وليس شكل المثنى الظاهري فيه، وتثنيته بفتح الباء الموحدة، ولو لم يقل البكريّ: (على لفظ الجمع) لقُرئ الاسم على لفظ المثنى، وقد ضبطه الحموي بالحروف فقال: " بُطّنان: بالضم ثم السكون ونونان بينهما ألف ...والبطن: الغامض من الأرض، وجمعه: بُطنان مثل عبد عُبدان"(٥٢).

ولا يحتدُّ هذا الضابط بحدٍّ معين؛ فجميع أسماء البلاد والمواضع التي يشاكلها شيء معروف يأتي ضبطُها بالإشارة إلى أنه على لفظه، كما جاء في: "البعوضة: على لفظ التي ضرب الله تعالى بها المثل" (٢٦٠/١)، وذلك يقتضي الوعي بقصد المماثلة فيما ذكره البكريّ، من الإشارة إلى الآية في سورة البقرة التي ضرب الله (جل وعلا) فيها مثلا بالبعوضة فما فوقها (البقرة: ٢٦)، والوعي كذلك بقبائل العرب نحو ما ورد في: "جُرْهُم: على لفظ القبيلة في العرب العاربة"(٣٧٨/١)، وهذا الوعي يقتضي ضبط الكلمة بضم الجيم المعجمة، وتسكين الراء المهملة، وضم الهاء، وهم قبيلة نزلت مكة من اليمن وتزوج منهم إسماعيل ﷺ لكنهم ألحدوا فأبادهم الله تعالى (تاج العروس/جرهم: ٣٤٠/١١)، لكن من هذا المثال وسابقه وغيرهما يتبين اعتبار تعبير (على لفظ كذا) تعبيرا تفرد به البكريّ في ضبط الكلمات بعيدا (أحيانا) عن ضبطها بالحروف أو تسمية النقاط والحركات على الأسماء.

وليس كل ما ورد فيه يحتاج هذا الأمر؛ فهناك على مثل ما يعرفه الجميع، نحو ضبطه لموضع اسمه: "البياض: على لفظ الذي هو ضدّ السّواد: موضع بالبادية، من وقع فيه هلك". (٢٨٦/١)، وعلى لفظ فاكهة معروفة نحو: "التّين: على لفظ المأكول" (٣٣١/١)، وعلى لفظ حرف الهجاء: "حاء: على لفظ حرف الهجاء: موضع بالشام" (٤١٣/٢)، والحجارة: "الحجر: على لفظ واحد الحجارة: قرية لبني سليم" (٤٢٦/١)، و"الحمارة: على لفظ الأنثى من الحمير: اسم حرّة" (٤٦٦/٢)، "حمامة: على لفظ الطائر: ماء لبني سعد بن بكر بن هوازن" (٤٦٧/٢)، وعلى لفظ دهر (٥٥٨/٢)، وخيشوم (٥٢٥/٢)، والدّنوب وهو ذَنوب الماء ٦١٦/٢، والراية على لفظ اللواء موضع من بلاد هذيل (٦٣٠/٢)، وعلى لفظ ركبة الساق (٦٦٩/٢)، وساق: على لفظ ساق القدم (٧١٣/٣)، ونحو ذلك كثير في المعجم مما يطول حصره مما يزيد عن (٤٥١) موضع بالمعجم، ومنه ما جاء ذكره في أبواب على لفظ التصغير، وعلى لفظ التثنية، وعلى لفظ الجمع، مما سبق بيانه وتوضيحه، ويعتبر حكاية مشاكلته على لفظ شيء معروف هي الضبط اللغويّ للاسم.

وقد تأتي هذه المماثلة على لفظ أنماط مختلفة؛ فقد يُسمى اسم الموضع على لفظ الفعل المضارع، نحو: "تريم: على لفظ المضارع، من رمت تريم، وهو من حصون حضرموت، وهو موضع الملوك من بني عمرو بن معاوية" (٣١١/١)، وقد يأتي على لفظ المصدر: "النّعيم: على لفظ المصدر من نعّمته تنعيما" (٣٢١/١) فذلك ضبطه اللغوي. كما جاءت أمثلة كثيرة تجمع بين الضبط بالحروف والمماثلة على لفظ كذا نحو: "الإياد: بكسر أوّله، وبالدال المهملة، على لفظ القبيلة" (٢١٣/١)، لكن أغلب هذه المواضع لم ينص البكريّ على شيء من أصل اشتقاقها أو يعلل تسميتها، أو يشير إلى قبيلته أو مكانه مما يساعد في دراسته، لكنه يضبط فقط اسم الموضع على لفظ ما يشاكله نحو: "أوان: على لفظ الأوان من الزمان". (٢٠٨/١).

وخاتمة القول:

ظهرت غاية البكريّ ومنهجيته الفريدة في نفي الاستعجام عن أسماء البلاد والمواضع وذلك غاية إنشاء معجمه، باتباع كل وسائل الضبط اللغويّ وطرقه التي دفعت التصحيف عن الأسماء، وميّزت بين متشابهها، ودققت نطقها ورسمها، بحيث ينتفي الإشكال مع تعدد النَّسخ، وجَمَعَ في ذلك بين ما يعهده أهل التحقيق في الضبط اللغويّ، كما تفرد في معجمه ببعض الطرق الأخرى عنهم، إمعانا في الضبط وضمانا لسلامة النطق، جامعا في مواضع كثيرة بين أكثر من وسيلة للضبط اللغوي، ومقتصرا أحيانا على وسيلة واحدة لبعض الأسماء، لكنه في النهاية حقق هدفه تحقيقا طيبا، وأصبح معجمه من المعاجم الفريدة التي ترسم خطا الجغرافيا اللغوية، وتثبت كيف يكون تكامل العلوم بين الجغرافيا واللغة لتحقيق غاية منهجية ضابطة وحاكمة للتراث العربي.

الخاتمة

أولا: نتائج البحث:

١-كشف البحث عن منهجية المصنّف في ضبط الكلمات والمصطلحات، وأبان مدى توظيف اللغة ومستوياتها وأبوابها في تحقيق هدف المعجم الذي اعتمده في مقدمة تصنيفه.

٢- كشف البحث عن أهم الجوانب اللغوية التي عُنيت بها المصنفات الجغرافية، وذلك من خلال دراسة مصنف جغرافي في إطار اللسانيات الجغرافية معتمدا الكشف عن خصيصة واحدة من خصائصها وهي طرق الضبط اللغويّ.

٣-أبان البحث طرقا عدة من طرق اشتقاق العرب لأسماء البلاد والأماكن والمواضع، وذلك من وحي البيئة التي يعيشون فيها، واللغات التي يعبرون بها، والكلمات التي يطلقونها على ما حولهم من معالم ومواضع وأماكن.

٤-فتح البحث مجالات كثيرة لدراسة المصنفات الجغرافية، كما اقترح في ثنايا موضوعاته توجهات بحثية لاستكمال الرؤية اللغوية عنها مثل: (دراسة أصول اشتقاق أسماء البلاد والمواضع عند العرب) و(اللهجات وظواهرها في المصنفات الجغرافية) و(الانتقال الدلالي في أسماء البلاد والأماكن عند العرب).

٥-كشف البحث عن الشخصية اللغوية الفريدة عند البكريّ التي استطاعت توظيف اللغة في الضبط اللغويّ وإزالة الاستعجام بكل وسائل الضبط الممكنة.

٦-كشف البحث عن بعض أسباب التصحيف والتحريف التي تصيب الكلمات من عدم ضبطها ضبطا لغويا سليما.

٧-كشف البحث عن أنموذج فريد من المصنفات العربية التي قامت بتوظيف الأبواب النحوية والصرفية واللغوية بمستوياتها المختلفة في صيانة تراث العربية من اللحن.

٨-كشفت الدراسة اللغوية لأسماء البلاد والأماكن والمواضع عن بنية الأسماء التي اختارها العرب، وحللت أوزانها، ولغاتها، والخلاف حولها، وسبل ترجيح صحيحها وفق شواهد مختلفة وعوامل ضبط صرفي لبنيتها.

٩-تعددت طرق الضبط اللغويّ في معجم ما استعجم، عالج البحث بعضها نحو: بيان المهمل والمعجم من الحروف وتسميته بالضبط الكامل لها، وحكاية ضبط الكلمة وحركاتها بالحروف، وبيان وزنها الصرفي ونسبتها واشتقاقها وما يماثلها من كلمات معلومة، وبيان مقصورها من ممدودها ومنقوصها، ومفردها وتثنيتها وجمعها ونوعه، مع بيان المذكر والمؤنث والإشارة إلى اللغات فيها.

١٠- أشار البحث إلى أن الضبط بالشكل أو الحروف ليس سمة دائمة؛ فهناك بعض الكلمات يحدد موقعها دون ذكر ما يتعلق بضبطها؛ وذلك لأن الكلمة لا لبس فيها ولا تحتاج بنيتها إلى ضبط لوضوح النطق.

١١- كان للتصغير والوزن الصرفي والإبدال والنِّسبة وذكر ما يماثل أسماء البلاد والمواضع دور كبير ومتسع في تحقيق هدف البكريّ في ضبط الأسماء ضبطا لغويا ينفي ما قد يعلق بها من تحريف وتبديل.

١٢- تفرد البكريّ بإحدى الوسائل الفريدة التي أحسن توظيفها في الضبط اللغويّ للأسماء، وهي حكاية ما يشاكل اسم البلد أو الموضع من الأسماء المعروفة حتى يصرف الذهن إليها فينضبط الاسم بما هو معروفٌ نطقهُ عند العرب.

ثانيا: التوصيات.

١-عودة الضبط اللغويّ للمصنفات وفق طبيعتها، خصوصا اللغوي منها، فهذا مصنَّف جغرافي كان للضبط بالحروف والأوزان والصيغ أثره الواضح في دفع الاستعجام، وإن كان يُرى أنه في ظل التقدم العلمي والطباعي لا حاجة لذلك، ولكن أعتقد أن لذلك تأصيلا علميا لمبدأ الضبط ينشأ عليه طالبو العلم وباحثوه تربية وصقلا علميا ودراية بالمصطلحات في هذا الباب.

٢-يوصي الباحث باستكمال دراسة جوانب مهمة في المصنفات الجغرافية وفي مقدمتها المعاجم خصوصا جوانب اللهجات وظواهرها، والتغير الدلالي للأسماء الواردة فيها، وضروب الاشتقاق اللغوي من البيئات العربية المختلفة، وبيان الفروق بين اللهجات في هذا الاشتقاق، وطرق الأخذ والتعديل والتبديل والبناء التركيبي للأسماء المشتقة.

٣-اعتماد الضبط اللغويّ للحروف والكلمات في مراحل التعليم الأولية تربية وصقلا للنشء، وصيانة وضبطا للسان نطقا وكتابة.

Abstract

"Methodology of Linguistic Apprehension At Bakry's Lexicon of Foreign Names of Countries and Places"

An Analytical Study in the Light of Contemporary Geographical Linguistics.

By Mahmoud Ali

Since Bakri announced, in the introduction of his book, the main goal of classifying this lexicon; the writing of a lexicon of the names of countries and places which is clearly identifiable and unambiguous. This paper is titled: "Methodology of Linguistic Apprehension at Bakry's Lexicon of Foreign Names of Countries and Places": An Analytical Study in the Light of Contemporary Geographical Linguistics. It is an attempt to survey his methodology of linguistic apprehension of the names of countries in the lexicon, by tracing the various methods of apprehension that varied between letters of all names about dotting, vocalization, dotted and un-dotted letters.

Moreover, it attempts to use the morphological entries to apprehend names such as their diminution and the phonemic substitution, apprehension by the morphological balance, attribution, the formulae of their derivatives, singular, dual and plural cases, abridged, imperfect and elongated naming, as well as its uniqueness in some methods of linguistic apprehension and its applications in its lexicon, and so on, which reflected a unique methodology to make the names of countries and places clearly identifiable.

Key words:

Lexicon of Foreign Names of Countries and Places. - Linguistic Apprehension. -Geolingistics.- linguistic geography.- Geographical Linguistics.

الهوامش

(١) حسين مؤنس: "تاريخ الجغرافية والجغرافيين في الأندلس"، القاهرة: مطبعة مدبولي، ط. الثانية ١٩٨٦، ص. ١٠٩-١١٠، وتخدم ترجمة المصنف موضوع البحث؛ إذ توضح جانبا من الاهتمام اللغوي الذي نشأ عليه البكريّ، وشكّل وعيه وحِسَّه اللغوي حتى جاءت مصنفاته تنوعا فريدا من الجغرافيا واللغة بمستوياتها.

(٢) ابن بشكوال (أبو القاسم خلف بن عبد الملك ت ٥٧٨هـ): "الصلة في تاريخ أئمة الأندلس"، تحـ. إبراهيم الإبياري، القاهرة: دار الكتاب المصري، ط. الأولى ١٤١٠هـ - ١٩٨٩م، ص ٤٣٧/٢، وموجز دائرة المعارف الإسلامية: دبي: مركز الشارقة للإبداع الفكري، ط. الأولى، ١٤١٨ هـ - ١٩٩٨، ص ١٨٠٤/٦ وما بعدها.

(٣) الصفدي (صلاح الدين خليل بن أيبك بن عبد الله ت ٧٦٤هـ): " الوافي بالوفيات"، تحـ. أحمد الأرناؤوط وتركي مصطفي، بيروت: دار إحياء التراث، ط.١٤٢٠هـ- ٢٠٠٠م، ص١٥٥/١٧ وأيضا: الذهبي (أبو عبد الله شمس الدين محمد بن أحمد بن عثمان بن قايْماز ت ٧٤٨ه): "سير أعلام النبلاء"، تحـ. مجموعة من المحققين بإشراف الشيخ شعيب الأرناؤوط، بيروت: مؤسسة الرسالة، ط. الحادية عشرة ١٩٩٦م، ص ١٩/ ٣٥-٣٦.

(٤) السابق: ص١٠٨

(٥) آنخل جنثالث بالنثيا: "تاريخ الفكر الأندلسي"، تر. حسين مؤنس، القاهرة: المركز القومي للترجمة / الهيئة المصرية للكتاب، ٢٠١١م، ص ٣٤٥.

(٦) المرجع السابق.

(٧) تاريخ الجغرافية والجغرافيين في الأندلس: ص. ١٢٣

(٨) المرجع نفسه: ص.١٢٤.

(٩) مقدمة التحقيق.

(١٠) ابن خلدون (أبو زيد عبد الرحمن بن محمد بن محمد ولي الدين الحضرمي الإشبيلي ت: ٨٠٨ه): "ديوان المبتدأ والخبر في تاريخ العرب والبربر ومن عاصرهم من ذوي الشأن الأكبر"، تحـــ. خليل شحاته، بيروت، دار الفكر، ط. الثانية، ١٤٠٨ هـــ - ١٩٨٨ م. ص.١/٥٨.

(١١) السابق: ٦٢/١

(١٢) نفسه:١٢٨/٦.

(١٣) حاجي خليفة (مصطفي بن عبد الله ت: ١٠٦٧هـــ): "كشف الظنون عن أسامي الكتب والفنون"، بيروت، دار إحياء التراث، ١٩٤١م، ص ٥٩٠/١.

(١٤) عبد العزيز بن حميد الحميد: "علم اللغة الجغرافي بين حداثة المصطلح وأصوله عند العرب"، مجلة العلوم العربية والإنسانية – جامعة القصيم، (مجلد ٦/عدد٢)، ٢٠١٣م، ص ٦٧٣.

(١٥) عبده الراجحي: "اللهجات العربية في القراءات القرآنية"، الإسكندرية: دار المعرفة الجامعية، ط. ١٩٩٥م، ص٧.

(١٦) الضامن: مرجع سابق، ص. ٤٣-٤٤.

(١٧) مازن بن عوض الوعر: "التفكير اللغوي عند الجغرافيين والرحالة العرب في ضوء اللسانيات الجغرافية المعاصرة"، دمشق: مجلة التراث العربي، (مجلد ٢٦/عدد ١٠٤)، ٢٠٠٦م، ص ١٩٣، والبحث لا يُعنَى هنا بتوضيح الاختلافات حول مصطلحات هذا المجال الذي يسميه البعض "جغرافيا اللسانيات" أو " اللغويات الجغرافية" أو يشمله آخرون ضمن "أطالس اللغة" أو يدرسه مَنْ سبق ضمن إطار "علم اللغة التطبيقي" أو نحو ذلك.

(١٨) حاتم الضامن: "علم اللغة، وزارة التعليم العالي والبحث العلمي – بغداد، ص. ٤٥.

(١٩) السابق: ص. ٤٤

(٢٠) معجم ما استعجم: مقدمة المؤلف ص١.

(٢١) العلموي (عبد الباسط بن موسى بن محمد بن إسماعيل الدمشقي الشافعيّ ت ٩٨١هـــ): "المعيد في أدب المفيد والمستفيد"، دمشق: المكتبة العربية، ص. ١٣٥.

(٢٢) ابن الصلاح (أبو عمرو عثمان بن عبد الرحمن ت٦٤٣هـــ): "معرفة أنواع علوم الحديث – مقدمة ابن الصلاح"، تحـــ. عبد اللطيف الهميم، وماهر ياسين الفحل، بيروت: دار الكتب العلمية، النوع الخامس والعشرون، ط. الأولى ١٤٢٣هـــ- ٢٠٠٢م، ص ٢٩٤ وما بعدها.

(٢٣) السابق: ص ٢٩٦ وما بعدها. وينظر: رمضان عبد التواب (د): " مناهج تحقيق التراث بين القدامى والمحدثين، القاهرة: مكتبة الخانجي، ط. الأولى ١٤٠٦هـــ- ١٩٨٥م، ص ٤٠.

(٢٤) شمل الضبط اللغويّ أيضا طرقا أخرى (ستأتي) لإزالة الشك حول ضبط الكلمة أو اختلاطها مع غيرها، أو منعا لتصحيف أو تحريف يصيبها، مثل نسبتها إلى موطنها، أو بيان مجيئها على شكل التصغير، أو أنَّ الكلمة جاءت على ميزانها الصرفي بوزن كذا، أو أنها على لفظ المفرد أو المثنى أو الجمع، أو بيان اشتقاقها أو تذكيرها وتأنيثها، أو الاستئناس بما ورد في أقوال الشعراء عن المفردة، وهو كثير لا يكاد ينقطع عن اسم موضع، أو استشهادا بالحديث الشريف وأقوال العلماء وهو قليل، وغير ذلك

من طرق الضبط اللغويّ الذي يوضح نطق الكلمة ويزيل عجمتها مما ستوضحه المباحث اللاحقة.

(٢٥) البحث ليس من مهمته هنا إحصاء المواضع، أو ذكر عددها، فذلك –في اعتقاد الباحث– ليس مقامه أو أهميته، بل الاهتمام مقدم لمعالجة مصطلحات الضبط، ومع ذلك فالباحث قد أحصى مئات المواضع ونقلها في مسوداتها بنفس نصوص المعجم، وهو أمر يطول معه البحث، وتطول مادته بلا طائل أو فائدة، لكن المبحث سيعالج جانبا من بعض هذه النصوص التي تخدم فكرة البحث في الضبط اللغويّ.

(٢٦) من هذه المواضع: (بَـيُـوزى): بفتح أوّله، وضمّ ثانيه، بعده زاي معجمة مقصور (٢٩٩/١)، و(تِيْرِز): بكسر أوّله، وإسكان ثانيه، وكسر الراء المهملة، بعدها زاي معجمة:(٣٠٢/١)، و(أبرق خَثْرَب): بفتح أوّله، وإسكان ثانيه، بعده زاي معجمة مفتوحة، وباء معجمة بواحدة:(٥١٣/٢)، و(غَرْزَة): بفتح أوّله، وإسكان ثانيه، بعده زاي معجمة: موضع"(٩٩٤/٣)، و(مَهْزُول):بفتح أوّله، وإسكان ثانيه، بعده زاي معجمة، وواو ولام (١٢٧٥/٤)، و (مُوَزَّر): بضمّ أوّله، وفتح ثانيه، ثم زاي معجمة مفتوحة مشددة، بعدها راء مهملة؛ موضع قبل عرعر" (١٢٧٧/٤)، و(هِنْزِيط): بكسر أوله، وإسكان ثانيه، بعده زاي معجمة مكسورة، وياء وطاء مهملة: من ثغور مرعش" (١٣٥٥/٤).

(٢٧) والحديث راجعته في تاريخ مدينة دمشق برقم ٢٩٩، ينظر: ابن عساكر (الحافظ أبو القاسم علي ابن الحسن ت ٥٧١هـ): "تاريخ مدينة دمشق"، تحـ. مصطفي عبد القادر عطا، بيروت: دار الكتب العلمية، ص. ٣٧/١، كما نظرت تخريجه في عون المعبود، ينظر: الصديقي:" أبو عبد الرحمن شرف الحق محمد أشرق بن أمير بن حيدر):" عون المعبود على شرح سنن أبي داود"، تحـ. محمد ناصر الدين الألباني، بيروت: دار ابن حزم، باب الجهاد رقم ٢٦١٦ بنص " أغرْ على أبني صباحا وحرّق"، وضعفه ابن ماجه، ط. الأولى ١٤٢٦هـ– ٢٠٠٥م، ص ١١٨٩.

(٢٨) الحموي (أبو عبد الله شهاب الدين بن عبد الله ياقوت الحموي البغدادي ت٦٢٦هـ): "معجم البلدان"، تحـ. فريد عبد العزيز الجندي، بيروت: دار الكتب العلمية، ص ٥٥٩/١ برقم ٢٠٥٠.

(٢٩) عبد الهادي الفضيلي (د): " مختصر الصرف"، بيروت: دار القلم، ص. ٧

(٣٠) ابن جني: " المنصف – شرح كتاب التصريف لأبي عثمان المازني"، تحـ. إبراهيم مصطفي، وعبد الله أمين، القاهرة: دار إحياء التراث القديم، ط. الأولى ١٣٧٣هـ – ١٩٥٤م، ص ٣/١-٤

(٣١) محمود الحسن(د): "الضبط اللغويّ: تاريخه وأصوله"، دمشق: مجلة مجمع اللغة العربية، المجلد ٨٧ الجزء الثاني،١٤٣٣هـ – ٢٠١٢م، ص ٥١١.

(٣٢) السيوطي (جلال الدين ت ٩١١هـ): "همع الهوامع في شرح جمع الجوامع"، تحـ. عبد العال سالم مكرم، الكويت: دار البحوث العلمية، ط. ١٤١٣هـ– ١٩٩٢م، ص ١٣٠/٦، وأيضا: الحملاوي (أحمد بن محمد ابن أحمد ت ١٣١٥هـ): "شذا العرف في فن الصرف"، تحـ. أحمد عبد المعطي، الرياض: دار الكيان، ص١٧٢، وأيضا: خديجة الحديثي: "أبنية التصريف في كتاب سيبويه"، ط. ١٩٦٥م / ١٣٨٥هـ، بغداد: مكتبة النهضة، ص. ٣٤٠، وعبد الهادي الفضيلي: "مختصر الصرف"، بيروت: دار القلم، ص. ٦٥.

(٣٣) اعتدَّ البكريّ في بيان الضبط اللغويّ للأسماء بالإشارة إلى أسماء الأماكن المصغرة، وأسهب في ضبط كثير منها بحكاية وزنها المصغر، حتى إنه ذكر كلمة (تصغير) نحو (٦٣٦) مرة، وكلمة (كأنه تصغير) نحو (٦٤)، وصيغة:(على وزن التصغير) (٨٤)، و(مصغر) (٦٩) مرة.

(٣٤) ومثل ذلك في: (ضُبَيْب: ٨٥٥/٣)، (عُرَيْجاء: ٩٣٧/٣)، (مُرَيْخَة: ١٢١٩/٤)، (مُدَيْنَب: ١٢٠٤/٤)، (المُجَيْمِر: جبل ١١٨٧/٤)، (كُوَيْكِب –كُوَيْفَة: ١١٤٤).

(٣٥) وأيضا: (عُنَيْزة: ٩٧٦/٣)،(قُطَيْمَة: ١٠٢٥/٣)،(اللُّهَيْماء: ١١٦٤/٤)،(النُّجَيْر: ١٢٩٩/٤)، (النُّقَيْق: ١٣١٩/٤)،(النُّمَيْرة: ١٣٣٥/٤)،(النُّمَيْط: ١٣٣٦/٤)،(النُّوَيْطِف: ١٣٣٩/٤).

(٣٦) ابن يعيش (أبو البقاء موفق الدين يعيش بن علي بن يعيش ت ٦٤٣هـ): "شرح المفصل للزمخشري"، تقديم: إميل بديع يعقوب، بيروت: دار الكتب العلمية، ط. الأولى، ١٤٢٢ هـ – ٢٠٠١ م، ص ٣٩٤/٣.

(٣٧) "والظرب من الحجارة ما كان أصله ناتئا في جبل...وكان أصله الناتئ محدودا" (تاج العروس: ظرب ٦٦/٤).

(٣٨) ابن فارس: "الصاحبي في فقه اللغة العربية ومسائلها وسنن العرب في كلامها"، تحـــ. عمر فاروق الصبّاغ، بيروت: مكتبة المعارف، ط. الأولى ١٩٩٣م، ص. ٢٠٩، وأيضا: السيوطي: "المزهر في علوم اللغة وأنواعها"، تحـــ. محمد أبو الفضل إبراهيم وزملائه، بيروت: المكتبة العصرية، ص٣٥٥/١، والثعالبي: "فقه اللغة وسر العربية"، القاهرة: الخانجي، ط. الأولى ١٩٩٨م، ص ٦٤٤/٢، وأيضا: الإستراباذي (محمد بن الحسن الرضي ت٦٨٦هـــ): "شرح شافية ابن الحاجب"، تحـــ. محمد محيي الدين عبد الحميد وزملائه، بيروت: دار الكتب العلمية، ط. ١٣٩٥ هـــ ١٩٧٥م، ص ١٩٧/٣وما بعدها، وابن جني: "الخصائص"، تحـــ. محمد علي النجار، القاهرة: دار الكتب المصرية، ص٨٢/٢، والقنوجي (محمد صديق حسن خان): "البلغة في أصول اللغة"، أنقرة: مطبعة الجوائب في القسطنطينية، ط. سنة ١٢٩٦هـــ / ١٨٧٩م، ص ٦٦-٦٧.

(٣٩) ابن يعيش (أبو البقاء، بن محمد بن علي، موفق الدين الأسدي الموصلي، (ت ٦٤٣هـــ):"شرح المفصل للزمخشري"، تقديم: إيميل يعقوب، بيروت: دار الكتب العلمية، ط. الأولى، ١٤٢٢ هـــ - ٢٠٠١ م، ٣٤٧/٥ وما بعدها.

(٤٠) السيوطي: مرجع سابق، ص ٣٥٥/١.

(٤١) ابن يعيش: مرجع سابق، ٣٤٧/٥.

(٤٢) الزجاجي (أبو القاسم عبد الرحمن بن اسحق ت ٣٣٧هـــ):" الإبدال والمعاقبة والنظائر"، تحـــ. عز الدين التنوخي، دمشق ١٩٦٢م، ص ٢، وأيضا: السيرافي (أبو سعيد الحسن بن عبد الله ت٣٦٨هـــ): " شرح كتاب سيبويه"، تحـــ. أحمد حسن مهدلي، بيروت: دار الكتب العلمية، ط. الأولى ٢٠٠٨م، ص ٤٦٣/٥.

(٤٣) يعترض الدكتور عبد الصبور شاهين على تعريف اللغويين للإبدال بأنه إقامة حرف مكان حرف، على اعتبار أنَّ التعريف يشير إلى إرادة المتكلم في هذا الإبدال، وأن الأنسب هو قولنا: "قيام حرف مكان حرف"؛ لأن هذه الصياغة تشير إلى طبيعة التطور الصوتي الذي يطرأ على اللغة، وأنه تطور يرتبط بالتاريخ وبالزمن، وليس من حق إنسان أن يقوم بإحلال صوت محل صوت آخر، ينظر: عبد الصبور شاهين:" أثر القراءات في الأصوات والنحو العربي – أبو عمرو ابن العلاء"، القاهرة: الخانجي، ط. الأولى ١٤٠٨هـــ - ١٩٨٧م، ص ٢٦٥.

(٤٤) عالج كثيرٌ من المفسرين واللغويين الاسمين، وناقشوا الآراء حولهما، ومنهم من تبنى كونهما لغتين، ومنهم من علل سبب التسمية في كل مفردة، ومنهم من توسع في بيان عادة العرب في إبدال الصوتين وضرب لذلك أمثلة كثيرة، بل وصنّف مؤلفات فيها، ينظر: الفراء: (أبو زكريا يحيى بن زياد ت ٢٠٧هـــ): " معاني القرآن"، بيروت: عالم الكتب، ط. الثالثة ١٩٨٠م، ص ٢٧٧/١، الخصائص لابن جني ٢٦٩/١، ابن جني:" سر صناعة الإعراب"، تح. حسن هنداوي، دمشق: دار القلم، ط. الثانية ١٩٩٣م،٢ / ٤٢٤، الزجاجي: الإبدال والمعاقبة والنظائر: ص ٣٧، وذكر أبو الطيب في كتاب الإبدال كلمات كثيرة يقوم العرب بإبدال الميم باء أو العكس: "ويقال: ما زال= =راتبا على الأمر وراتما عليه، أي: مقيما عليه" ص ٤٨، "ويقال: اطمانّ الشيءُ واطبأنّ" ص ٥٩، "وبيد وميد: كلمتان تكونان بمعنى غير ... ومنه قول النبي – ﷺ – "أنا أفصح العرب، بيد أني من قريش، ونشات في بني سعد" ينظر: أبو الطيب (عبد الواحد بن علي الحلبي ت ٣٥١هـــ):" الإبدال"، تحـــ. عز الدين التنوخي، دمشق ١٩٦١م. ص ٤٨- ٦٩.

(٤٥) ابن جني: ص ٢١١/١، وأيضا: رمضان عبد التواب(د): "بحوث ومقالات في اللغة"، القاهرة: الخانجي، ط. الأولى ١٤٠٣هـــ - ١٩٨٢م، ص ٢٣٤، و(الأنفال: ٦).

(٤٦) ابن جني: مرجع سابق، ص ٢١٠/١.

(٤٧) منها مثالا لا حصرا: إبدال الهمزة ياء في (أثيرة) (١٠٦/١)، وإبدال الجيم حاء في (الأجباب) إلى (الأحباب) (١١١/١) وإبدال الخاء حاء في (رُخيّات) (١٢٢/١)، وإبدال الضاد صادا في (إضَان) إلى (إصَان) (١٦٥/١)، وإبدال العين غينا في قول الخليل عن (بُعَاث) و(بغاث) (٢٦٠/١)، وإبدال الصاد ضادا في (صدا) إلى (ضدا) (٣٤٣/١)، أو الرواية بفاء والقاف لاسم الموضع (دُفاق) الذي يرويه الأخفش بالقاف (دُقاق) (٥٥٣/٢)، وإبدال الهمزة عينا كما في (صوائق) إلى (صواعق) (٨٤٥/٣).

(٤٨) الاستراباذي (رضي الدين محمد بن الحسن ت ٦٨٦هـ): "شرح شافية ابن الحاجب"، تحـ. محمد محيي الدين عبد الحميد وزملائه، بيروت: دار الكتب العلمية، ط. ١٤٠٢هـ/١٩٨٢م، ص ١٦٧/١، وأيضا ذكر ابن العربي في تفسير سورة (سبأ: ١٣): "تماثيل: واحدتها تمثال، وهو بناء غريب، فإن الأسماء التي جاءت على تِفعال قليلة منحصرة ... فهذه ستة عشر مثالا"، ينظر ابن العربي (أبو بكر محمد بن عبد الله ت ٥٤٣هـ):"أحكام القرآن"، تحـ. محمد عبد القادر عطا، بيروت: دار الكتب العلمية، ط. الثالثة ٢٠٠٣م-١٤٢٤هـ، ص٧/٣، (والقول مطرد في ذلك مختلفٌ حوله؛ فقد ذكر السيوطي في الأشباه والنظائر اختلاف العلماء بين مصدرية بعضها واسميته، وعدَّد منها غير ما ذُكر، ينظر: السيوطي: (أبو بكر عبد الرحمن جلال الدين ت ٩١١ه): " الأشباه والنظائر في النحو"، تحـ. غازي مختار طليمات ورفاقه، دمشق: مجمع= =اللغة العربية، ط. ١٤٠٧هـ - ١٩٨٧م، ص٣٢٩/٢، وذكر صاحب لسان العرب (كرر: ١٣٥/٥-١٣٦، بيروت: دار صادر): أن تِفعال بالكسر (اسم)، وبالفتح (مصدر).

(٤٩) الحملاوي (أحمد بن محمد ت ١٣٥١هـ): "شذا العرف في فن الصرف"، تحـ. نصر الله عبد الرحمن نصر الله، الرياض: مكتبة الرشد، ص ٦٠/١.

(٥٠) المبرد (أبو العباس محمد بن يزيد ت ٢٨٥هـ): "المقتضب"، تحـ. محمد عبد الخالق عضيمة، بيروت: عالم الكتب، ص ٨٤/٣.

(٥١) الغَلْصَمَةُ: رَأسُ الحُلْقُوم، أو العُجْرَةُ التي على مُلْتَقَى اللّهاة والمرِّيء، يقال: غَلْصَمْتُ فلانا: إذا أخذتُ بحَلْقِهِ، عبد الله أمين: "الاشتقاق"، القاهرة: الخانجي، ط. الثانية ٢٠٠٠م، ص ٤٥.

(٥٢) معجم البلدان: ص ٤٤٧/١-٤٤٨.

(ثبت المصادر والمراجع)

أولا: المصادر والمراجع:

١- الاستراباذي (رضي الدين محمد بن الحسن ت ٦٨٦هـ): "شرح شافية ابن الحاجب"، تحـ. محمد محيي الدين عبد الحميد وزملائه، بيروت: دار الكتب العلمية، ط. ١٤٠٢هـ/١٩٨٢م.

٢- آنخل جنثالث بالنثيا: "تاريخ الفكر الأندلسي"، تر. حسين مؤنس، القاهرة: المركز القومي للترجمة / الهيئة المصرية العامة للكتاب، ط. ٢٠١١م.

٣- ابن بشكوال (أبو القاسم خلف بن عبد الملك ت ٥٧٨هـ): "الصلة في تاريخ أئمة الأندلس"، تحـ. إبراهيم الإبياري، القاهرة: دار الكتاب المصري، ط. الأولى ١٤١٠هـ - ١٩٨٩م.

٤- الثعالبي (أبو منصور عبد الملك بن محمد ت ٤٢٩هـ): "فقه اللغة وسر العربية"، القاهرة: الخانجي، ط. الأولى ١٩٩٨م.

٥- ابن جني (أبو الفتح عثمان ت ٣٩٢هـ):
- "الخصائص"، تحـ. محمد علي النجار، القاهرة: دار الكتب المصرية، (د – ت).
- "سر صناعة الإعراب"، تح. حسن هنداوي، دمشق: دار القلم، ط. الثانية ١٩٩٣م.
- "المنصف – شرح كتاب التصريف لأبي عثمان المازني"، تحـ. إبراهيم مصطفي، وعبد الله أمين، القاهرة: دار إحياء التراث القديم، ط. الأولى ١٣٧٣هـ - ١٩٥٤م.

٦- حاتم الضامن: "علم اللغة، وزارة التعليم العالي والبحث العلمي – بغداد، ط. ١٩٩٥م.

٧- حاجي خليفة (مصطفي بن عبد الله كاتب جلبي القسطنطيني ت: ١٠٦٧هـ): "كشف الظنون عن أسامي الكتب والفنون"، بيروت: دار إحياء التراث، ١٩٤١م.

٨- الحملاوي (أحمد بن محمد ت ١٣١٥هـ): "شذا العرف في فن الصرف"، تحـ. نصر الله عبد الرحمن نصر الله، الرياض: مكتبة الرشد، (د – ت).

٩- الحموي (أبو عبد الله شهاب الدين بن عبد الله ياقوت الحموي البغدادي ت٦٢٦هـ): "معجم البلدان"، تحـ. فريد عبد العزيز الجندي، بيروت: دار الكتب العلمية، (د – ت).

١٠-خديجة الحديثي: "أبنية التصريف في كتاب سيبويه"، بغداد: مكتبة النهضة، ط. ١٩٦٥م / ١٣٨٥هـ.

١١-ابن خلدون (أبو زيد عبد الرحمن بن محمد بن محمد ولي الدين الحضرمي الإشبيلي ت: ٨٠٨هـ): "ديوان المبتدأ والخبر في تاريخ العرب والبربر ومن عاصرهم من ذوي الشأن الأكبر"، تحـ. خليل شحاته، بيروت، دار الفكر، ط. الثانية، ١٤٠٨ هـ - ١٩٨٨ م.

١٢-الذهبي (أبو عبد الله شمس الدين محمد بن أحمد بن عثمان بن قايْماز ت ٧٤٨ه): "سير أعلام النبلاء"، تحـ. مجموعة من المحققين بإشراف الشيخ شعيب الأرناؤوط، بيروت: مؤسسة الرسالة، ط. الحادية عشرة ١٤١٧هـ- ١٩٩٦م.

١٣-رمضان عبد التواب:

- "بحوث ومقالات في اللغة"، القاهرة: الخانجي، ط. الأولى ١٤٠٣هـ - ١٩٨٢م.
- "مناهج تحقيق التراث بين القدامى والمحدثين"، القاهرة: مكتبة الخانجي، ط. الأولى ١٤٠٦هـ- ١٩٨٥م.

١٤-الزجاجي (أبو القاسم عبد الرحمن بن اسحق ت ٣٣٧هـ): "الإبدال والمعاقبة والنظائر"، تحـ. عز الدين التنوخي، دمشق ١٩٦٢م.

١٥-السيرافي (أبو سعيد الحسن بن عبد الله ت٣٦٨هـ): "شرح كتاب سيبويه"، تحـ. أحمد حسن مهدلي، بيروت: دار الكتب العلمية، ط. الأولى ٢٠٠٨م.

١٦-السيوطي: (أبو بكر عبد الرحمن جلال الدين ت ٩١١هـ):

- "الأشباه والنظائر في النحو"، تحـ. غازي مختار طليمات ورفاقه، دمشق: مجمع اللغة العربية، ط. ١٤٠٧هـ - ١٩٨٧م.
- "المزهر في علوم اللغة وأنواعها"، تحـ. محمد أبو الفضل إبراهيم وزملائه، بيروت: المكتبة العصرية، (د - ت).
- "همع الهوامع في شرح جمع الجوامع"، تحـ. عبد العال سالم مكرم، الكويت: دار البحوث العلمية، ط. ١٤١٣هـ- ١٩٩٢م.

١٧-الصديقي:" أبو عبد الرحمن شرف الحق محمد أشرق بن أمير بن حيدر): "عون المعبود على شرح سنن أبي داود"، تحـ. محمد ناصر الدين الألباني، بيروت: دار ابن حزم، ط. الأولى ١٤٢٦هـ- ٢٠٠٥م.

١٨-الصفدي (صلاح الدين خليل بن أيبك بن عبد الله ت ٧٦٤هـ): " الوافي بالوفيات"، تحـ. أحمد الأرناؤوط وتركي مصطفي، بيروت: دار إحياء التراث، طـ.١٤٢٠هـ- ٢٠٠٠م.

١٩-ابن الصلاح (أبو عمرو عثمان بن عبد الرحمن ت٦٤٣هـ): "معرفة أنواع علوم الحديث - مقدمة ابن الصلاح"، تحـ. عبد اللطيف الهميم، وماهر ياسين الفحل، بيروت: دار الكتب العلمية، ط. الأولى ١٤٢٣هـ- ٢٠٠٢م.

٢٠-عبد الصبور شاهين:" أثر القراءات في الأصوات والنحو العربي - أبو عمرو ابن العلاء"، القاهرة: الخانجي، ط. الأولى ١٤٠٨هـ - ١٩٨٧م.

٢١-عبد الهادي الفضيلي: "مختصر الصرف"، بيروت: دار القلم، (د - ت).

٢٢-أبو الطيب (عبد الواحد بن علي الحلبي ت ٣٥١هـ):" الإبدال"، تحـ. عز الدين التنوخي، دمشق ١٩٦١م.

٢٣-عبده الراجحي: "اللهجات العربية في القراءات القرآنية"، الإسكندرية: دار المعرفة الجامعية، ١٩٩٦م.

٢٤-ابن العربي (أبو بكر محمد بن عبد الله ت ٥٤٣هـ):"أحكام القرآن"، تحـ. محمد عبد القادر عطا، بيروت: دار الكتب العلمية، ط. الثالثة ٢٠٠٣م-١٤٢٤هـ

٢٥-ابن عساكر (الحافظ أبو القاسم علي ابن الحسن ت ٥٧١هـ): "تاريخ مدينة دمشق"، تحـ. مصطفي عبد القادر عطا، بيروت: دار الكتب العلمية، (د - ت).

٢٦-العلموي (عبد الباسط بن موسى بن محمد بن إسماعيل الدمشقي الشافعيّ ت ٩٨١هـ): "المعيد في أدب المفيد والمستفيد"، دمشق: المكتبة العربية، (د - ت).

٢٧-ابن فارس: (أبو الحسين أحمد بن زكريا ت ٣٩٥هـ): "الصاحبي في فقه اللغة العربية ومسائلها وسنن العرب في كلامها"، تحـ. عمر فاروق الصبّاغ، بيروت: مكتبة المعارف، ط. الأولى ١٩٩٣م.
٢٨-الفراء: (أبو زكريا يحيى بن زياد ت ٢٠٧هـ): " معاني القرآن"، بيروت: عالم الكتب، ط. الثالثة ١٩٨٠م.
٢٩-القنوجي (محمد صديق حسن خان): "البلغة في أصول اللغة"، أنقرة: مطبعة الجوائب في القسطنطينية، ط. سنة ١٢٩٦هـ / ١٨٧٩م.
٣٠-المبرد (أبو العباس محمد بن يزيد ت ٢٨٥هـ): "المقتضب"، تحـ. محمد عبد الخالق عضيمة، بيروت: عالم الكتب، (د – ت).
٣١-موجز دائرة المعارف الإسلامية: دبي: مركز الشارقة للإبداع الفكري، ط. الأولى، ١٤١٨ هـ – ١٩٩٨، ص ١٨٠٤/٦ وما بعدها.
٣٢-ابن يعيش (أبو البقاء موفق الدين محمد بن علي الأسدي الموصلي ت ٦٤٣هـ): "شرح المفصل للزمخشري"، تقديم: إميل بديع يعقوب، بيروت: دار الكتب العلمية، ط. الأولى، ١٤٢٢ هـ– ٢٠٠١م.

ثانيا: الأبحاث المنشورة:

٣٣-عبد العزيز بن حميد الحميد: " علم اللغة الجغرافي بين حداثة المصطلح وأصوله عند العرب"، مجلة العلوم العربية والإنسانية – جامعة القصيم، (مجلد ٦/عدد٢)، ٢٠١٣م.
٣٤-مازن بن عوض الوعر: "التفكير اللغوي عند الجغرافيين والرحالة العرب في ضوء اللسانيات الجغرافية المعاصرة"، دمشق: مجلة التراث العربي، (مجلد ٢٦/عدد ١٠٤)، ٢٠٠٦م.
٣٥-محمد صالح ياسين الجبوري: "اللسانيات الجغرافية وأثرها في توجيه الألفاظ المفردة والمركبة في مقاييس اللغة لابن فارس"، الإسكندرية: مجلة سياقات – كلية التربية، مجلد ٢ لسنة ٢٠١٨م.
٣٦-محمود الحسن: "الضبط اللغوي: تاريخه وأصوله"، مجلة مجمع اللغة العربية بدمشق – (مجلد ٨٧/جزء ٢)، ١٤٣٣هـ – ٢٠١٢م.